دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المستوى المعرفي لخريجي جامعة الجوف بمفاهيم وقضايا حقوق الإنسان (من منظور إسلامي) كبعد من أبعاد الجودة : مشروع بحث
المصدر:	مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية
الناشر:	الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية
المؤلف الرئيسي:	صقر، محمد حسين سالم
مؤلفين آخرين:	الشراري، ذياب بن مقبل هارب(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع 41
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	أبريل
الصفحات:	113 - 166
رقم MD:	191831
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	السعودية، طلاب الجامعات، حقوق الإنسان، الجامعة و المجتمع، جامعة الجوف، خريجو الجامعات، الإسلام و حقوق الإنسان، هيئة التدريس، تدريس حقوق الإنسان، المناهج الدراسية، المهارات التدريسية، العقد الاجتماعي، القانون الدولي، الاتفاقيات الدولية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/191831

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع بحث

المستوى المعرفي لخريجي جامعة الجوف بمفاهيم وقضايا حقوق الإنسان (من منظور إسلامي) كبعد من أبعاد الجودة

فريق البحث

أ.د./ محمد حسين سالم صقر
أستاذ المناهج وطرق تدريس العلوم
كلية التربية – جامعة الجوف
الباحث المشارك

د./ذياب بن مقبل الشراري
أستاذ مساعد مناهج وطرق تدريس الاجتماعيات
كلية التربية – جامعة الجوف
الباحث الرئيس

١٤٣٣ هـ/ ٢٠١٢م

- تم دعم هذا المشروع البحثي من قبل جامعة الجوف تحت مشروع بحثي رقم ٣٢/٢.

بسم الله الرحمن الرحيم

الباحثان: أ.د./ محمد حسين سالم صقر، د./ ذياب بن مقبل الشراري

عنوان البحث: المستوى المعرفي لخريجي جامعة الجوف بمفاهيم وقضايا حقوق الإنسان (من منظور إسلامي) كبعد من أبعاد الجودة.

أهداف البحث: يستهدف البحث:

- إعداد قائمة بمفاهيم حقوق الإنسان من منظور إسلامي التي ينبغي إكسابها لطلاب جامعة الجوف وطالبات.
- قياس المستوى المعرفي لطلاب جامعة الجوف وطالبات، لبعض مفاهيم حقوق الإنسان المقترحة، من منظور إسلامي.
- تقديم تصور مقترح لكيفية تضمين مفاهيم حقوق الإنسان المقترحة ببرامج إعداد طلاب جامعة الجوف.

أدوات البحث:

١- استبانة التعرف على مفاهيم حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي، التي ينبغي اكتسابها لطلاب جامعة الجوف وطالباتها.

٢- اختبار تحصيل معرفي لبعض مفاهيم حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي (السابق تحديدها) لطلاب جامعة الجوف وطالباتها.

عينة البحث الأساسية:

تكونت عينة الدراسة من (١٦٠) طالباً، (٥٠) طالبة من طلاب وطالبات جامعة الجوف، بدءاً من المستوى الخامس، حتى الثامن (وذلك لعدم وجود خريجين في معظم كليات الجامعة)، بالفصل الدراسي الأول، للعام الجامعي ١٤٣٢/ ١٤٣٣هـ.

النتائج: تشير النتائج إلى أن:

١- عدد الحقوق الأساسية للطلاب والطالبات (٧) حقوق، وعدد الحقوق الفرعية للطلاب (٤٨) حقاً، وعدد الحقوق الفرعية للطالبات (٥٤) حقاً، إجابة عن السؤالين الأول والثاني.

٢- امتلاك الطلاب لحقوق الإنسان أقل من حد الكفاية (٧٥%)، أي أن جميع الأبعاد ذات دلالة لصالح حد الكفاية الذي تم تحديده، وكذلك الاختبار ككل أقل من حد الكفاية، مما يدل على أن المستوى المعرفي لدى الطلاب بحقوق الإنسان (موضوع القياس) أقل بكثير من المستوى المطلوب. كما أن النسبة المئوية لجميع الحقوق تتراوح بين (٥,٤٦)، وبين (٥٤,٨) وهي أقل بكثير من حد الكفاية (٧٥%).

٣- المتوسط العام لأفراد العينة طالبات كلية التربية بنات بالقريات (٦٠,٩) نسبته من الدرجة الكلية (٥٥,٨، أي أن المستوى المعرفي بحقوق الإنسان لدى الطالبات عينة البحث متدن جداً، فهو يبتعد كثيراً عن حد الكفاية وهو ٧٥% من الدرجة الكلية، وكذلك الاختبار ككل أقل من حد الكفاية، مما يدل على أن المستوى المعرفي لدى الطالبات، عينة البحث بحقوق الإنسان) (موضوع القياس أقل بكثير من المستوى المطلوب).

٤- هناك فروق بين المتوسطات لصالح الطالبات، إلا أنها غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠٥).

٥- تم وضع تصور لمفاهيم لمحتوى مقرر "حقوق الإنسان من منظور إسلامي" لطلاب وطالبات جامعة الجوف.

توصيات البحث: من خلال نتائج البحث توصل الباحثان إلى التوصيات التالية:

١. ضرورة تدريس مقرر منفصل موحد في "حقوق الإنسان – من منظور إسلامي" لجميع منسوبي جامعة الجوف، بجميع كليات الجامعة، وفقاً لتخصصاتهم، يضم جانباً عاماً يدور حول ثقافة حقوق الإنسان، وآخر متخصصاً يرتبط بطبيعة كل كلية.
٢. تأكيد المفهوم الإسلامي لحقوق الإنسان في مواجهة ما تتضمنه الوثائق الدولية مما يخالف الشريعة الإسلامية.
٣. تضمين برامج إعداد المعلمين بكلية التربية ما يساعد على إكسابهم كفايات تناول مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام، من خلال إستراتيجيات تدريس تتلاءم مع خصائص الطلاب في مرحلة التعليم الجامعي، طبقا لتوصيات مؤتمر تعليم حقوق الإنسان بضرورة تضمين قضايا حقوق الإنسان، في برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة، وتوفير فرص التدريب للمعلمين أثناء الخدمة. (لأنه لا يمكن أن تتضمن المناهج الدراسية هذه القضايا والمفاهيم ويكون إعداد المعلم بعيداً عنها).
٤. إقامة الندوات والمؤتمرات، وعقد دورات وورش عمل، لنشر ثقافة حقوق الإنسان لدى العاملين في جميع إدارات الجامعة.
٥. الاهتمام باستخدام إستراتيجيات تدريس حديثة، في تدريس حقوق الإنسان، تهتم بمواقف التطبيق الفعلية، والتي من شأنها إكساب الطلاب مهارات ذات علاقة بتطبيق مفاهيم حقوق الإنسان.
٦. الاهتمام بتضمين مبادئ حقوق الإنسان السياسية، وخاصة المتعلقة بحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة للبلاد، بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، والحقوق الاجتماعية المتعلقة بحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق المؤلفين، والمبدعين، واحترامها في جميع كليات الجامعة.
٧. أن تهتم وسائل الإعلام المسموعة والمرئية بنشر ثقافة حقوق الإنسان.
٨. إصدار مجلة شهرية تهتم بنشر الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان وقضاياه، وتنميتها.
٩. تدشين موقع لحقوق الإنسان على الشبكة العنكبوتية، لخدمة كافة طلاب الجامعة وفئات المجتمع وتنويرهم بثقافة حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية:

حقوق الإنسان في الإسلام – مفاهيم حقوق الإنسان – حقوق الطلاب والطالبات بالمرحلة الجامعية.

مقدمة البحث:

لقد بدأ الاهتمام بحقوق الإنسان، منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر، ١٩٤٨م، وما تلاه من العهدين الدوليين الصادرين سنة ١٩٦٦م للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، وما لحقهما من اتفاقات دولية ضد كل ضروب التمييز، إلا أنه لقي اهتماماً متزايداً في الوقت الحاضر، وربما تتخذ بعض الأنظمة العالمية هذا المحور للتدخل في شؤون الدول الأخرى ومن بينها المملكة العربية، السعودية التي تلقي اهتماماً من قبل العالم، خاصة فيما يتصل بوضع المرأة والقيم الإسلامية.

إن موضوع حقوق الإنسان قد صار اليوم عند بعض الأطراف، ولدى بعض الجهات مدخلاً إلى تشويه صورة العالم الإسلامي، وإلى الإضرار بسمعة المسلمين، وإلى النيل من الإسلام، والطعن في شريعته، مما يستلزم تصحيح المفاهيم، وتوضيح الحقائق، بما يطمئن الرأي العام الدولي إلى براءة الإسلام مما يفتري عليه، وإلى سلامة موقفه تجاه كل ما من شأنه أن يحقق السلام والأمن والاستقرار والوئام والتفاهم بين الشعوب والأمم، ويسهم في بناء الحضارة الإنسانية (عبد العزيز التويجري، ٢٠٠٠).

إلا أن المملكة العربية السعودية قد انتقدت الاتجاهات التي تنادي بتعليم كافة حقوق الإنسان ونشرها بعيداً عن تعاليم الدين الإسلامي المستندة إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وخاصة فيما يتصل ببعض القضايا التي فيها مبدأ الحرية الدينية (مفهوم الردة)، والفصل بين البنين والبنات... إلخ. فإن الشريعة إسلامية تزخر بالنصوص التي تكشف مقدار عنايتها بالإنسان وحقوقه، وهذه النصوص ليست مجرد مواعظ

أخلاقية، إنما هي أوامر تشريعية أمام الشرع، إلى جانب جميع النصوص اللازمة لضمان تنفيذها، وهذه جميعاً قد أغفلها نصوص الإ'لان العالمي لحقوق الإنسان.

لذلك فإن هناك العديد من التساؤلات منها:

- هل يمكن أن نعلم طلابنا مفاهيم حقوق الإنسان وقضاياها، وفق المواثيق الدولية المعاصرة دون أن يكون الأساس فيها هو وجهة النظر الإسلامية؟
- هل يمكن أن تقتصر في تضمين مفاهيم حقوق الإنسان قضاياها على برامج إعداد الطلاب دون أن يكون للرؤية الإسلامية لقضايا حقوق الإنسان دور فيها؟

إن تعليم مفاهيم حقوق الإنسان وقضاياها من المنظور الإسلامي، لهي ضرورة حتمية لا مفر منها، لذا عقدت بعض المؤتمرات بهذا الشأن، وصدر عنها أكثر من إعلان منها:

- الإعلان الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي، ١٩٩٢، بعنوان "حقوق الإنسان في الإسلام الذي" تضمن الحقوق والسياسة وحقوق الأسرة وحق الانتماء والجنسية، وحقوق التعليم والتربية وحقوق العمل والضمان الاجتماعي وحقوق الكسب والانتفاع والملكية الأدبية، وحقوق التقاضي، وحق التنقل واللجوء، والحقوق والواجبات أثناء الحرب، وحرمة الميت، وحدود الوثيقة الشرعية وتفسيرها، وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وحقوق الطفل والمرأة. (رضوان السيد ٢٠٠١، ١٥٩- ١٦٠).
- مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، ٢٠٠٠م، القاهرة، أكتوبر.
- مؤتمر مركز رام الله بفلسطين لحقوق الإنسان، ٢٠٠١م، حول حقوق الإنسان في برامج التعليم العالي الديني، كانون الأول.
- مؤتمر تعليم حقوق الإنسان، ٢٠٠٣م، المنعقد في السودان، ١٥- ١٨ ديسمبر.
- المؤتمر العلمي الثاني، ١٠٠٩: "حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية"، ٢٦- ٢٧ يوليو، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، دار الضيافة — جامعة عين شمس.

أوصت هذه المؤتمرات جميعاً بضرورة تعزيز دور التربية في احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتنمية التفاهم والتسامح والعدالة بين جميع الشعوب والجماعات الدينية، وأجمعت على ضرورة تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان في ضوء تعاليم الإسلام.

وقد أكد نظام الحكم الأساسي في المملكة العربية السعودية على هذه الحقوق كما جاءت به نص المادة السادسة والعشرون من النظام وهي "أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية" مما يؤكد على أن المملكة تولي موضوع حقوق الإنسان وحمايتها أهمية كبرى، ولعل ما يتوج ذلك ما نادي وقام به الملك المفدى، خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، حيث بدأ بمؤتمر إسلامي بمكة المكرمة، ثم تبعه مؤتمر مدريد، وأخيراً في لقاء **"حوار أتباع الأديان"** المنعقد بالأمم المتحدة في الفترة من: ١٤- ١٥/ ١١/ ١٤٢٩ هـ، الموافق: ١٢- ١٣/ ١١ /٢٠٠٨م، فلا شك أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين تعمق التفاهم بين دول العالم وشعوب في هذا المضمار، ومن أجل تفعيل الاتفاقيات والعهود التي صادقت عليها المملكة، تم تأسيس مؤسستين لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٤، إحداهما حكومية وهي هيئة حقوق الإنسان، والأخرى مدنية وهي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

وثمة ملاحظة مهمة، فقد عني الإسلام بحقوق الإنسان أكبر عناية، وأعطى الإنسان حريته وكرامته وكرمه على سائر المخلفوقات، حيث اختصه الله سبحانه وتعالى بالعقل المفكر، ومن هنا جاء الإسلام ليوضح للعالم أجمع المواقف التي تتعلق بحقوق الإنسان كافة، في وقت الحروب، والتمييز العنصري، والاضطهاد، والانتهاك، وحقوق الجوار، وحقوق المرأة ... إلخ.

ورغم وضوح موقف الإسلام من حقوق الإنسان، فإن حملات التشويه والخلط في المفاهيم الإسلامية نحو العديد من القضايا ومنها قضية حقوق الإنسان، لا تتوانى عن تشويه صورة العالم الإسلامي، والإضرار

بسمعة المسلمين، وإلى النيل من الإسلام، والطعن في شريعته، مما يقتضي تصحيح المفاهيم الخاطئة لدى المجتمع العالمي.

ففي ظل النظام العالمي السائد حاليا، من خلال سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها على العالم، وفرضها قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان على دول العالم الأخرى من منظورها الخاص، فعلى المستوى العربي أوصت ندوة أوضاع حقوق الإنسان في الوطن العربي المنعقدة في القاهرة ١٧- ١٩ مايو ١٩٨٥، بضرورة تدريس مادة حقوق الإنسان في الكليات الجامعية والمعاهد العلمية الأخرى، وأن يتم تدريسها بطريقة لا تستند إلى مجرد صيغ تقليدية، وإنما تستعرض، وتحلل مختلف المساهمات التاريخية لشعوب العالم، فيما يتعلق بحقوق الإنسان. (عبد الرؤوف الفقي و نادية إمبابي، ٢٠٠٩، ٩٧).

وقد اهتمت جامعة الدول العربية بحقوق الإنسان، فقد جاء قرار جامعة الدول العربية على مستوى القيمة بالرياض، بتاريخ ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٧، القاضي بوضع خطة عربية للتربية على مبادئ حقوق الإنسان، للفترة (٢٠٠٩- ٢٠١٤)، لينسجم مع حرص جامعة الدول العربية على إنشاء منظومة إقليمية عربية لحقوق الإنسان تضمن حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، والتربية عليها، كما يندرج في إطار الجهود العربية الرامية إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها.

- كما صدر قرار المجلس الأعلى للجامعات المصرية في جلسته بتاريخ: ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٤م، بشأن وضع منهج موحد وإجباري لحقوق الإنسان، يتم تدريسه في جميع الكليات بالجامعات المصرية المختلفة، وفقا لتخصصاتها، يضم جانباً عاماً يدور حول ثقافة حقوق الإنسان، وآخر متخصصاً يرتبط بطبيعة كل كلية، إلا أنه بعد تنفيذ التجربة ظهرت عدة إشكاليات من أبرزها:
- تناقض المقررات التي تقدمها بعض الجامعات مع المعايير المتعارف عليها في مقررات حقوق الإنسان بالجامعات الكبرى في العالم، من حيث محتوى المقرر، وأساليب التدريس وأنشطته.
- عدم ربط مقررات حقوق الإنسان في الجامعات المصرية بالقضايا المتصلة بحقوق الإنسان في الواقع المعاش.
- لم تهتم كثيراً بتقديم المفاهيم من منظور إسلامي (عبد الفتاح مادي، ٢٠٠٧).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تحظى برامج المواطنة ومناهجها، وحقوق الإنسان بالاهتمام والعناية من قبل السلطات التربوية في كل الولايات بصورة مختلفة الأشكال، فبعض الولايات، تضع منهجاً مستقلاً، وبعضها الآخر يضعها كمادة إجبارية" المواطنة وحقوق الإنسان" كولاية ميرلاند، ومعظم الولايات تكتفي بتدريسها من خلال المواد الاجتماعية (جعفر العريان، ١٩٩٠، ١٤١). وبالرغم من أن نظام التعليم في كل ولاية من الولايات المتحدة يقتضي أن يكون لدى كل خريج جامعي معرفة جيدة بالحقوق المدنية الدستورية، فإن معظم الخريجين ليس لديهم سوى فكرة غير واضحة حول حقوقهم الإنسانية التي حددها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، خصوصاً بالنسبة لضمان حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية (حسين موسى، ٢٠٠٩ ، ٢٠٠٢).

وعلى المستوى العالمي يتم ترديس كتابي (كاريل فاسك) في بعض جامعات أوربا، الكتاب الأول: "الأبعاد الدولية لحقوق الإنسان" وهذا الكتاب رأت منظمة اليونسكو أنه يصلح للطلاب الدارسين للعلوم الاجتماعية والإنسانية، والكتاب الثاني: "العلوم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان" وهو كتاب يقترب من عقليات طلاب الجامعات العلمية (حسن عبد العال، ٢٠٠٧، ١٥٢).

كما أظهرت العديد من الدراسات تباين مستوى وعي الطلاب بمفاهيم حقوق الإنسان وقضاياها، نتيجة لتباين الاهتمام بها في تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان (Bawrne, 1997).

ففي مجال تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، هناك عدة اتجاهات: منها من يرى دمج مفاهيم حقوق الإنسان ضمن مناهج التعليم، وثانية ما يرى دمج مفاهيم حقوق الإنسان في وسائل الإعلام المختلفة،

وثالثة ما يرى تقديم وحدات دراسية منفصلة، تهتم بحقوق الإنسان، ورابعة ما يرى أصحابها ضرورة عقد الندوات واللقاءات وورش العمل للتوعية بها.

فعلى حد علم الباحثين لم توجد دراسات سابقة على مستوى جميع الجامعات السعودية تناولت موضوع البحث الحالي بالدراسة.

مشكلة البحث:

نتيجة الاهتمام المتزايد بقضايا حقوق الإنسان ومشكلاتها، وللتغلب على هذه المشكلات، عقدت المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية على كافة المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، وأجريت أبحاث ودراساست علمية: أجنبية وعربية وإقليمية، توصلت جميعا إلى توصيات عديدة تعكس الاهتمام بمفاهيم وقضايا حقوق الإنسان وثقافتها، وتنادي بضرورة إدخال مفاهيم حقوق الإنسان وقضاياها ضمن برامج إعداد الطلاب بصفة عامة، حتى يصبحوا على علم ودراية ووعي بتلك المفاهيم والقضايا، ومن ثم مواجهتها ومعرفة أسبابها، وكذلك تنمية الاتجاهات والقيم التي تحكم سلوكهم نحو تلك المفاهيم والقضايا.

لذا فمن المؤكد إمداد الطلاب بمفاهيم مرتبطة بثقافة حقوق الإنسان، حيث إنه بات حتماً تعليم مفاهيم وقضايا حقوق الإنسان من خلال المناهج الدراسية أكثر من أي وقت مضى، خاصة من وجهة النظر الإسلامية، ومن ثم تأكيد المفهوم الإسلامي/ لحقوق الإنسان في مواجهة ما تتضمنه الوثائق الدولية مما يخالف الشريعة الإسلامية، حيث إن الاهتمام بتعاليم ونشر مفاهيم حقوق الإنسان وقضاياها، يحقق الوعي بها لدى المتعلمين. أضف إلى ذلك الاختلاف الوارد في بعض وثائق الإعلام العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م، مع حقوق الإنسان في الإسلام خاصة في المادتين (١٨، ١٦) المتعلقتين بقضيتي حق الحرية الدينية، وحق حرية الزواج وفق المعايير والقيم الغربية. كما أثبتت السياسات الدولية المعاصرة في مجال حفظ حقوق الإنسان وحمايتها، أن المواثيق الدولية في هذا المجال لم تكف وحدها لتحقق للبشرية حياة آمنة، ولم تكفل حق المساواة بين جميع الشعوب في حالة السلم والحرب ولعل أبرز شاهد على هذا ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من قتل الأبرياء في الحرب التي تشنها بدعوى مقاومة الإرهاب في أفغانستان والعراق وغيرها، وما تقوم به إسرائيل تجاه الفلسطينيين، إن ما تقوم به أمريكا وإسرائيل في هذا الصدد يتنافى تماما مع ما تنادي به الوثائق الدولية في مجال حقوق الإنسان، ولم تحقق هذه الوثائق مصداقية لدى شعوب العالم في حفظ حقوق الإنسان وحمايتها، من الانتهاك، أو الاضطهاد، ومما يؤكد ذلك ما ظهر مؤخراً حيال ما يسمى "بالربيع العربي" والذي يظهر تناقضاً وتداخلاً في شؤون الدول العربية طبقا للرؤية والمصلحة الأمريكية، بعيدة كل البعد عن حقوق الإنسان.

فمن هنا نبعت مشكلة البحث الحالي في تحديد أهم مفاهيم حقوق الإنسان وقضاياها، التي ينبغي اكتسابها لطلاب جامعة الجوف، لإعداد تصور مقترح لتضمين مفاهيم حقوق الإنسان وقضاياها، برامج إعداد طلاب وطالبات الجامعة، حيث أنه يتضح من الدراسات والبحوث السابقة عدم تناول تلك المشكلة على مستوى الجامعات السعودية، وأن هناك حاجة ماسة إلى إجراء الدراسة الحالية.

تساؤلات البحث:

يحاول البحث الحالي الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما هي مفاهيم حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي، التي ينبغي إكسابها لطلاب جامعة الجوف بالمملكة العربية السعودية؟
٢. ما هي مفاهيم حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي، التي ينبغي إكسابها لطالبات جامعة الجوف بالمملكة العربية السعودية؟
٣. ما مدى تحصيل طلاب جامعة الجوف لبعض مفاهيم حقوق الإنسان، من المنظور الإسلامي المقترحة؟

٤. ما مدى تحصيل طالبات جامعة الجوف لبعض مفاهيم حقوق الإنسان، من المنظور إسلامي المقترحة.
٥. هل يختلف المستوى المعرفي لكل حق من حقوق الإنسان (موضوع القياس) لدى طلاب جامعة الجوف باختلاف النوع (طالب/ طالبة)؟
٦. ما التصور المقترح لتضمين مفاهيم حقوق الإنسان من منظور إسلامي في برامج إعداد طلاب جامعة الجوقة وطالبات، بصفة عامة؟

أهداف البحث:

- يستهدف المشروع البحثي إعداد قائمة بمفاهيم حقوق الإنسان من منظور إسلامي التي ينبغي إكسابها لطلاب جامعة الجوف وطالبات.
- قياس المستوى المعرفي لطلاب جامعة الجوف وطالبات، لبعض مفاهيم حقوق الإنسان المقترحة، من منظور إسلامي.
- تقديم تصور مقترح لكيفية تضمين مفاهيم حقوق الإنسان المقترحة ببرامج إعداد طلاب جامعة الجوف.

حدود البحث:

- قائمة بمفاهيم حقوق الإنسان، من منظور إسلامي، والتي تتناسب مع طبيعة المرحلة الجامعية، التي يرى المختصين ضرورة اكتساب طلاب الجامعة وطالباتها، لها في ضوء مبادئ حقوق الإنسان، من منظور إسلامي.
- الطلاب خريجي جامعة الجوف.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي:

فروض البحث:

١- مستوى تحصيل طلاب جامعة الجوف لبعض مفاهيم حقوق الإنسان، من منظور إسلامي، يقل عن مستوى التمكن، أو حد الكفاية المطلوب وهو ٧٥%.
٢- مستوى تحصيل طالبات جامعة الجوف لبعض مفاهيم حقوق الإنسان، من منظور إسلامي، يقل عن مستوى التمكن، أو حد الكفاية المطلوب وهو ٧٥%.
٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) في المستوى المعرفي بحقوق الإنسان (موضوع القياس) لدى الطلاب بجامعة الجوف يعزي إلى النوع (طالب/ طالبة).

أهمية البحث:

- إن الاهتمام بمفاهيم حقوق الإنسان من منظور إسلامي، يعتبر واجباً دينياً.
- تسليط الضوء نحو تعليم ونشر مفاهيم حقوق الإنسان وقضاياها، في المجتمع خاصة في برامج إعداد طلاب جامعة الجوف وطالباتها.
- بناء اختبار تحصيلي لقياس تحصيل الطلاب والطالبات لبعض مفاهيم حقوق الإنسان، من منظور إسلامي.

أدوات البحث:

١- استبانة التعرف على مفاهيم حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي، التي ينبغي اكتسابها لطلاب جامعة الجوف وطالباتها.

٢- اختبار تحصيل معرفي لبعض مفاهيم حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي (السابق تحديدها) لطلاب جامعة الجوف وطالباتها.

مصطلحات البحث:

١- حقوق: Rights:

كلمة (حق) جمعها (حقوق)، قال تعالى (وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) {البقرة/ ٤٢}، ويقال حق الأمر إذا وجب وثبت أو هو واضح لا يقبل الشك، وردت مادة (ح. ق. ق) في القرآن في (٢٨٣) موضعا بدءا من (سورة البقرة/ ٣٦) وانتهاء بسورة (العصر/ ٣).

الحق لغية: المفرد في العربية هو (الحق) نقيض الباطل، وهو بمعنى الثابت والواجب المقتضى، والجمع (حقوق). والفعل منه (حق) بمعنى ثبت ووجب، يقال (هو أحق به) بمعنى أجدر، ويقال (كان حقاً له في مال أبيه) أي نصيبه وحظه من ذلك المال، فالحق في المال تعني النصيب. (والحاقة) هي القيامة لأنها تفصل بالحق وتحق كل مجادل في دين الله بالباطل فتحقه أي تغلبه و (الحقيقة) الواقعة الثابتة التي تتطابق مع الواقع الموضوعي، والجمع حقائق. (ابن منظور، ٢٠٠٣، حروف القاف، ٥٢٥، ٢- ٥٢٨).

وفي العربية يرتبط مفهوم (الحق) بمفهوم (الواجب) ارتباط تناوب وتلازم، ولا يتخصص معنى أي منهما إلا بحرف الجر. وهكذا فالفعل: (حق له) يفيد معنى (وجب له)، تماماً مثلما أن (حق عليه) هو بمعنى (وجب عليه)، أو ثبت عليه. وأغلب ما ورد في القرآن من فعل (حق) جاء متعدياً بحرف (على) ليفيد ثبوت الشيء ولزومه ووجوبه. من ذلك قوله تعالى: (وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا) (الإسراء، ١٦). فمصطلح الحق بصفة عامة هو: ميزة يقرها القانون لشخص معين على شيء معين، ويستطيع عن طريقها التصرف في ذلك الشيء الذي يملكه بإجراء كافة التصرفات التي يجيزها القانون (رجب عبد الحميد، ٢٠٠٨، ٣).

اصطلاحاً: يقصد بها الميزات، أو المصالح، أو الحريات التي يتوقعها الفرد، أو الجماعة من المجتمع، أو من الدولة، بما يتفق مع معاييرهما.

٢- الإنسان: Human

كلمة الإنسان أصلها (أ. ن. س) تشمل الإنسان والناس والإنس. وجمعه (أناسي، أناسين) (لسان العرب لابن منظور، مادة (أ، ن ، س)، ورد ذكر الإنسان في القرآن في (٦٥) موضعاً، ابتدءاً من (سورة النساء/ ٢٨)، وانتهاءً بسورة (العصر/ ١، ٢).

اللفظ الثاني هو: الناس، وهي اسم جنس للدلالة على السلامة الآدمية، باعتبارها نوعاً من أنواع الكائنات التي خلقها الله عز وجل، وقد ورد لفظ (الناس) في القرآن الكريم (٢٤١) مرة، ابتداء من سورة (البقرة/ ٦) وانتهاء بسورة (الناس).

اللفظ الثالث: الإنس، من مادة (أ. ن. س) وهو يشترك مع الإنسان في الدلالة اللغوية، ولكنه ينفرد عنه في الاستعمال الموضوعي، وقد ورد لفظ (الإنس) في القرآن في (١٨) موضعا، ابتداء من سورة (الأنعام/ ١١٢) وانتهاء بسورة (الجن/ ٦).

الإنسان لغة: الأصل في العربية من (أنس) و (أنس) ضد توحش. و (تأنس) صار إنساناً. فـ (الإنس) هو الواحد والجمع (أناس). والإنسان البشر (للذكر والأنثى)، الإنسان اسم جنس يطلق على الذكر والأنثى، والواحد والجمع.

- اصطلاحاً: ويطلق على أفراد الجنس البشري، باختلاف أجناسهم وألسنتهم وألوانهم ودياناتهم وطوائفهم. و(الإنسانية) ما اختص به الإنسان. وهي مرحلة متقدمة من حيث ارتفاع وسمو أخلاق البشر وسموها، قياساً بالمراحل السابقة للنوع الإنساني، التي كان فيها البشر يقتربون في حياتهم من الحيوان، من حيث ارتباطهم بالطبيعة ومن حيث قيم التعامل بينهم، واعتمادهم قيم حياة الوحشة والغاب.

حقوق الإنسان: تعددت تعاريف حقوق الإنسان منها:

هي: تلك الحقوق التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد من الأمم المتحدة بالإجماع في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ رغم امتناع ثمانية دول على التصويت، وتمثل هذه الحقوق المعايير الأساسية التي لا يمكن للناس أن يعيشوا بكرامة من دونها فهي أساس الحرية والعدالة والسلام، واحترامها من شأنها أن يتيح إمكانية تنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة (محمود عمار، ٢٠٠٢).

ويعرفها (ماهر عبد الهادي، ١٩٨٤، ٤٣- ٤٤) بأنها: "تلك الحقوق التي يتعين الاعتراف بها للفرد لمجرد كونه إنساناً، وهي تختلف عن الحقوق الوضعية في عدم اشتراط توافر الحماية القانونية حتى يمكن المطالبة بها".

كما عرفها (محمود المجذوب، ٢٠٠٣، ٩) بأنها: الكلمات، أو الرموز، أو العبارات التي يعبر بها عن المعايير، التي يضعها المجتمع، سواء كان محلياً، أو عالمياً، بحيث يوفر الإنسان العيش بكرامة، وتقوم على مبدأ العمل والسلام والحرية التي لا تمس حرية الآخرين، أو تؤذيها، بحيث تحقق من ذلك فرصاً للحياة الكريمة، ولتنمية الفرد والمجتمع المحلية والعالمي، وتنمية كاملة.

كما تعرف (إيمان عمار، ٢٠٠٥، ١١٠) حقوق الإنسان بأنها: "في جوهرها احترام كرامة الإنسان، وإعلاء قيمته، وهي مجموعة من المبادئ والقيم التي تعني بحريات الإنسان، وترجع فكرتها إلى بدء الخليقة، وقد دعت إليها جميع الأديان السماوية، والمواثيق الدولية، والدساتير الوطنية، وهي كل ما يستحق للفرد، وما يجب له بصفته إنساناً، وفقاً لما تتضمنه الشريعة الإسلامية، والصكوك الدولية ممثلة في الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات والإعلانات والبروتوكولات، والدستور الوطني، سواء كان ذلك من الناحية السياسية، أو المدنية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، من أجل حفظ إنسانيته وحريته وكرامته".

وتعرف (سونيا قزامل، ٢٠٠٩، ٣٤٦) حقوق الإنسان بأنها: "مجموعة من الحقوق والحريات المقررة والمحمية، بمقتضى المواثيق الدولية والإقليمية والوطنية، لكل كائن بشري في كل زمان ومكان، ومنذ لحظة الإقرار بوجوده كائناً حياً، وحتى بعد وفاته، والتي تلتزم الدول بإقرارها وضمانها وحمايتها على أرضها".

كما عرفها (حسين موسى، ٢٠٠٩، ١٣٧): بأنها تلك الحقوق المقدسة التي يتعين حمايتها لصالح الإنسان المحكوم من عدوان السلطة العامة داخل الدولة التي يخاطب هذا الإنسان بأحكامها، والتي وردت في القواعد الدولية المكونة لقانون حقوق الإنسان، باعتبارها القاسم المشترك بين بني البشر دون تمييز لأي سبب من الأسباب، وباعتبار حمايتها الملزمة للدول كافة، فإنها تمثل الحد الأدنى الذي لا يجوز النزول عنه مطلقاً، للحفاظ على إنسانية الإنسان وكرامته.

ويعرفها الباحثان إجرائياً بأنها "تلك الحقوق والواجبات التي أقرها، ونادى بها الإسلام، وأحاطها بالتشريعات الإلهية لحماية الإنسان، والتي لا تفرق بين الرجل والمرأة، فهي تبدأ قبل أن يولد، وجنيناً، وطوال حياته، وبعد مماته". (أي التي تبدأ بحق اختيار الأم الصالحة، ثم وهو جنين، ثم بعد ولادته، وطوال حياته، وبعد مماته في حق الغسل والتكفين، والصلاة عليه، والدعاء له).

قضايا حقوق الإنسان: مجموع المشكلات الناتجة عن التفاعل غير الواعي، وغير الرشيد مع الإنسان، وما يرتبط بها من ترتيبات وحدود، لضمان حق الإنسان في النمو والبقاء، والحصول على كافة الضمانات التي تكفل ترشيد سلوكه، وتنميه قيمه والتزاماته تجاه خالقه، ونفسه، ومجتمعه، وبني جنسه (محمود عمار، ٢٠٠٢).

الدراسات السابقة:

أمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

أولاً: دراسات المحور الأول: تناولت حقوق الإنسان على مستوى التعليم الجامعي:

دراسة: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ٢٠١٠: بعنوان: الصورة الذهنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية – دراسة مسحية ميدانية، هدفت الدراسة إلى قياس مدى معرفة المجتمع السعودي بكافة أطيافه وشرائحه الاجتماعية بحقوق الإنسان، من خلال التوصل إلى الأهداف التالية:

- قياس مدى معرفة المجتمع بالجهات المحلية والدولية العاملة بنشاط حقوق الإنسان، ومصادر هذه المعرفة.
- تقييم مدى معرفة المجتمع بقضايا حقوق الإنسان، وتصنيفها، وتحليل آراء المجتمع حول نسبة انتشار ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة.
- التعرف على مرئيات المجتمع تجاه حقوق الإنسان في المملكة.
- تقييم أراء فئات المجتمع للجهات المعنية بحقوق الإنسان في المملكة، من مختلف الجوانب، بهدف معاونتها على أداء الدور المنوط نبها تجاه هذه الفئات.
- تقييم رغبات شرائح المجتمع حول إمكانية المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة وتعزيزها.
- محاولة الوصول إلى أنسب وسائل نشر ثقافة حقوق الإنسان وأفضلها من وجهة نظر المجتمع.

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، منها:

١- ضعف في المعرفة العامة بثقافة حقوق الإنسان.

٢- يعتقد أكثر من نصف المجتمع (٥٤%) أنه على علم بمفهوم حقوق الإنسان، ولكن تحليل النتائج أظهر أن نسبة العلم الفعلي بحقوق الإنسان الأساسية في إجمالي المجتمع لم تتعد (٢٠%)، كذلك أظهرت التحليلات مجموعة من الحقائق من أهمها: ٤٧% ممن يعتقدون أنهم على علم بمفهوم حقوق الإنسان ليسوا على علم بأي من المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان – لم تتعد درجة العلم بحقوق الإنسان الأساسية لدى من يعتقدون أنهم على علم بها نسبة ٥٦% – لم تتعد درجة الوضوح لدى الفئة التي ذكرت الحقوق الأساسية ٧٠% – وأن ٣١% ممن يعتقدون أنهم على علم بمفهوم حقوق الإنسان، ليست لديهم أي معرفة بقضايا حقوق الإنسان المحلية، أو الدولية، وهناك نسبة ١٥% منهم غير متابعين لقضايا حقوق الإنسان – وأن ٩٢% ممن يعتقدون أنهم على علم بمفهوم حقوق الإنسان، ليس لديهم علم بأي من القوانين والأنظمة الخاصة بحقوق الانسان الخلاصة أن جزءا كبيرا ممن يعتقدون أنهم على علم ودراية بحقوق الانسان مخطئون في هذا الاعتقاد. وما زال مجتمع المملكة العربية السعودية لا يملك قدراً مناسباً من المعرفة بمجالات حقوق الإنسان، حيث تعد الصورة الذهنية لحقوق الإنسان بالمملكة ضعيفة بشكل واضح، خاصة بالمؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان. ولا يزال المجتمع في حاجة إلى نشر الكثير من الوعي، والتثقف بالمفاهيم والمنظمات والحقوق الأساسية للإنسان – أي أن هناك خللاً في ثقافة المجتمع ووعيه بمنظومة حقوق الإنسان.

دراسة عبد الرؤوف الفقي ونادية إمبابي (٢٠٠٩): هدف البحث الكشف عن مستوى وعي طلاب كلية التربية جامعة طنطا، شعبة التاريخ، بثقافة المواطنة وحقوق الإنسان، ومحاولة التعرف على فعالية برنامج مقترح لتنمية الوعي بثقافة المواطنة، وحقوق الإنسان لدى طلاب قسم التاريخ جامعة طنطا، تكونت عينة

الدراسة من (٢٥) طالباً وطالبة بالفرقة الرابعة، قسم التاريخ بكلية التربية جامعة طنطا، قام الباحثان بإعداد مقياس الوعي بثقافة المواطنة، وحقوق الإنسان وكذلك البرنامج المقترح، كشفت نتائج البحث عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسطي درجات الطلاب عينة البحث في التطبيق القبلي والبعدي لمقياس الوعي بثقافة المواطنة وحقوق الإنسان لصالح التطبيق البعدي.

دراسة: سونيا قزامل، ٢٠٠٩: تحددت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: كيف يمكن تطوير مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية بجامعة قناة السويس في ضوء طبيعة الدراسة بكليات التربية؟، توصلت الباحثة إلى عدة توصيات منها:

- ضرورة وضع مدخل لتدريس حقوق الإنسان يتناول الخلفية التاريخية لحقوق الإنسان في مصر، يدرس بالفرقة الأولى.
- ضرورة تقديم حقوق الإنسان من خلال القرآن الكريم، ثم الدستور المصري، وترى الباحثة أن يتم توزيع هذه الحقوق على سنوات الدراسة الجامعية، بحيث يشمل مقرر الفرقة الثانية الحقوق المدنية، ومقرر الفرقة الثالثة الحقوق الأسرية، ومقرر الفرقة الرابعة الحقوق السياسية.
- ضرورة استخدام أنشطة تعليمية مصاحبة، والاعتماد على التعلم الذاتي في تدريس مقرر حقوق الإنسان.
- ضرورة اقتران تدريس حقوق الإنسان بالواقع المجتمعي، من خلال اصطحاب الطلاب إلى المحاكم بأنواعها، ومقابلة رجال القضاء للتعرف على أضرار انتهاك حقوق الإنسان في المجتمع.
- زيارة المستشفيات ومناقشة الأطباء لمعرفة الأمراض التي تسبب فيها المريض نفسه.

دراسة المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ١٠٠٩: بيان واقع حقوق المرأة الأردنية العاملة، دراسة ميدانية للمرأة الأردنية العاملة في المدن الصناعية بالتعاون من مؤسسة فريدوم هاوس، أظهرت نتائج الدراسة أن هناك حقائق بارزة تتركز في ضعف الإلمام بهذه الحقوق – لدى النساء العاملات عينة الدراسة – مما استتبع ضعفا في تحقيقها ودرجة الاستفادة منها بشكل كامل، كما أظهرت النتائج الحاجة إلى برامج توعية خاصة بالحقوق العمالية بالإضافة إلى التثقيف القانوني بهذه الحقوق للعاملات على نطاق واسع. أوصت الدراسة عدد من التوصيات منها:- العمل على تحقيق رفع درجة الوعي بالحقوق التي منحها القانون للمرأة، وإجراء دراسات تستهدف معالجة الواقع وتحسينه بما ينسجم مع التشريعات والمواثيق الدولية والمعايير العالمية لتحقيق أقصى درجات التمكن الاقتصادي للمرأة العاملة.

دراسة: عبد الفتاح مادي، ٢٠٠٧: استهدفت تحليل مقررات حقوق الإنسان على المستوى الجامعي، أظهرت نتائجها تناقض مقررات حقوق الإنسان التي تقدمها بعض الجامعات المصرية مع المعايير المتعارف عليها، وعدم ربط المقررات بالقضايا المتصلة بحقوق الإنسان في الواقع المعاش ولا بدو مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ومواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، كما أوصت الدراسة بتأصيل قيم حقوق الإنسان في الثقافة العربية الإسلامية، وربط المقررات بالقضايا التي تمس المواطنين، والتأكد من كفاءة القائمين على التدريس.

دراسة مصطفى إبراهيم، ٢٠٠٤: هدفت إلى وضع تصور مقترح لتضمين قضايا حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي، في برامج إعداد المعلم بكليات التربية، وأثره على تنمية الوعي المعرفي، والاتجاهات نحو تعلمها لدى المعلمين، هذا التصور قائم على عدة أبعاد هي:

١- إن الوعي بقضايا حقوق الإنسان في إطار الثقافة الإسلامية لم يعد مطلبا فردياً، بل صار حاجة مجتمعية فرضتها، بقوة، الظروف المعاصرة، والتحديات التي تواجه المجتمعات العربية.

٢- إن هناك قدراً مشتركا من تعلم ثقافة حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي ونشرها، على جميع المعلمين، وهناك قدراً آخر يتعلق بمجال تخصص كل معلم يجب العناية

به، فمن الجوانب التي يشترك في الوعي بها جميع المعلمين: المفاهيم والأسس والمبادئ التي تشكل فلسفة تعليم حقوق الإنسان في المجتمع المسلم، والنماذج المختلفة لقضايا حقوق الإنسان التي تعكسها محتويات المناهج الدراسية، والوقوف على إستراتيجيات تعليم حقوق الإنسان وأنشطتها، وأساليب تقويمها.

٣- الاهتمام بالجوانب الثقافية لحقوق الإنسان في عالم اليوم، إذا لم يعد يخفى أن لهذا الموضوع جوانب كثيرة متعددة ومتشابكة، لا بد من وعي المعلمين بها، وفي مقدمتها الجانب الديني والتشريعي في هذا الشأن، وأيضاً الجوانب الأخرى القانونية والسياسية والاجتماعية ذات الصلة بالموضوع الدولي والإقليمي والمحلي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود ضعف في المعرفة بقضايا حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي.

دراسة: سامي نصار وفهد الرويشد، ٢٠٠٤: استهدفت الوقوف على مستوى الوعي السياسي والانتماء الوطني للطلبة المعلمين بكلية التربية الأساسية في الكويت، على مستوى ممارستهم لحقوقهم، ومشاركتهم السياسية في المجالس الطلابية والجمعيات داخل الكلية، وفي الحياة السياسية خارجها، توصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى المشاركة بين أفراد العينة ككل، وإن كان مرتفعاً عند الذكور مقارنة بالإناث، كما أظهرت نتائج الدراسة ضعف المستوى السياسي لدى أفراد العينة ككل، وأن النظام التعليمي ليس له تأثير يذكر في مستوى الوعي السياسي، ومجال حقوق الإنسان.

دراسة: على وطفة وسعد الشريع، ١٩٩٩: هدفت إلى بيان مستوى الأداء الديمقراطي في جامعة الكويت، وما إذا كانت تمارس دورها، وتغرس القيم الديمقراطية والمدنية، وتعمل على تعزيزها في نفوس الأجيال من طلابها، وهل تواجه معوقات وتحديات اجتماعية تمنعها من ممارسة هذا الدور، وتدفعها لتعزيز ممارسات، أو قيم سائدة في المجتمع، خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أن اتجاه العامل الديمقراطي في جامعة الكويت يأخذ طابعاً سلبياً على المستوى التربوي.

دراسة: Ledbetter, pat (2002)، اهتمت بتطوير مقرر الاجتماعيات (حقوق الإنسان) بكليات المجتمع، عقب الحرب العالمية الثانية شكلت الأمم المتحدة لجنة حقوق الإنسان برئاسة "اليانو روزفلد" لوضع مفردات مقرر حقوق الإنسان، فكانت النتيجة إقرار الأمم المتحدة" وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، قيم المؤلف الوثيقة باعتبارها أساساً نظرياً لقضايا حقوق الإنسان، تضمنت ست وحدات دراسية هي:

الموحدة الأولى: تبين المرحلة المعاصرة، وصراع حقوق الأقليات.

الوحدة الثانية: تعالج قضايا الرقيق.

المرحلة الثالثة: تهتم بالحركة الصناعية والعمالية، ومتطلبات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

الوحدة الرابعة: اهتمت بمسألة الامبريالية (التوسع عن بعد)، وكفاح الشعوب للاستقلال في العالم الحديث.

الوحدة الخامسة: تغطي حقوق المواطنين، ومشاكل حقوق الإنسان، في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

الوحدة السادسة: تتعلق بدراسة العولمة، وحركات الاحتجاج المعارضة لها.

- كما اهتم المقرر بدراسة كيف، ولماذا تحدث التغيرات الاجتماعية؟ بهدف مساعدة الطلاب على توضيح مدى حاجة الإنسانية للغذاء من وجهة نظرهم الذاتية.

دراسة: Gickman, Harvey (1993)،، اهتمت بدراسة التقرير النهائي لأنشطة المشروع المدعوم فيدرالياً: لتطوير مقررات متداخلة تتعلق بالشؤون الدولية، قدمت هذه المقررات من قسم العلوم السياسية تحت عنوان: تعاون الشمال والجنوب من أجل تطوير العالم، حقوق الإنسان على المستوى الدولي، وقضايا ترتبط بالحوار الأمريكي الدولي. هدفت هذه المقررات إلى وضع الطلاب في احتكاك مباشرة مع صناع السياسة، ودمج اهتمام الطلاب القضايا الدولية مع مهارات حل المشكلات، وكان الهدف من إشراك الطلاب هو اقتراح توصيات للعمل يتطلب الاكتساب السريع للمعرفة ذات العلاقة.

شارك أعضاء هيئة التدريس من أقسام الاقتصاد والفلسفة والإسبانية في صياغة مفردات المقرر الحديث، والتقنيات التربوية. قيم المقيمون الخارجيين تقارير الطلاب الذاتية، كما قيم خبراء التعلم الخارجيين أثر المقرر على الطلاب، أشارت نتائج التقييم إلى أن أهداف المشروع كانت ملائمة لمتطلبات المقررات، وأن تطوير استخدام التعلم التعاوني، وتطوير مهارات اتخاذ القرار، ترتبط ارتباطاً مباشراً بخبرات المادة الدراسية.

دراسة يحيى نجم (١٩٩٦): هدفت إلى تقديم تصور مقترح لبرنامج تعليم مبادئ حقوق الإنسان للطلاب معلمي التاريخ، أظهرت نتائج تجريب البرنامج ارتفاع مستوى تحصيل الطلاب المعلمين (عينة البحث) في مبادئ حقوق الإنسان.

دراسات المحور الثاني: تناولت حقوق الإنسان على مستوى التعليم العام.

دراسة: حسين موسى، ٢٠٠٩: تحددت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما هي حقوق الإنسان في مناهج الدراسات الاجتماعية؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

- ما مدى معرفة الطلاب بحقوقهم وكيفية المطالبة بهم؟
- ما دور مناهج الدراسة الاجتماعية في تنمية حقوق الإنسان، وجذورها التاريخية؟
- ما دور المعلم في تنمية حقوق الإنسان لدى الطلاب، وتعزيز ثقافتها؟
- ما أهم مداخل تنمية حقوق الإنسان لدى الطلاب، وإستراتيجيات تعليمها؟. أشارت نتائج الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها ما يلي: قلة اهتمام إدارة التعليم بتفعيل برنامج حقوق الإنسان، والعناية به، ومتابعته – ضعف المناهج الحالية للدراسات الاجتماعية والمناهج الأخرى، في توعية الطلاب بحقوقهم وواجباتهم، وكيفية المطالبة بها – عدم اهتمام إدارة المدرسة بتوضيح حقوق الإنسان، وتوعية الطلاب بها – أشارت الدراسة إلى أنه لا يوجد علم، أو فكرة جيدة للطلاب حول حقوق الإنسان – أشار (٧١%) من أفراد العينة إلى أنه يوجد نقص عام لدى الطلاب، والمعلمين والإدارة المدرسية، وإدارات التعليم، في إدراك أهمية حقوق الإنسان في خدمة العملية التعليمية، كما أشار (٨٠%) من أفراد العينة إلى وجود تناقض وازدواجية في تطبيق حقوق الإنسان على أرض الواقع – أشار (٧٢,٨%) إلى أنه لا يتم تنفيذ برنامج حقوق الإنسان بالمدرسة بشكل فعال – تعاني المناهج الدراسية الحالية من قصور الأنشطة المدرسية اللامنهجية في تدريب الطلاب على ممارسة حقوقهم كالقيادة والموازنة والتحليل والنقد – عدم اهتمام المدرسة بالتشجيع في مجال حقوق الإنسان، بتخصيص حوافز لأفضل دعاة حقوق الإنسان من الطلاب والمعلمين. كما أشارت الدراسة إلى ثلاثة مداخل لإدخال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية هي: مدخل الوحدات الدراسية – المدخل الإندماجي – المدخل المستقل.

دراسة: ريهام عبد العال (٢٠٠٩): الحقوق البيئية من أجل مستقبل أخضر، أوضحت الباحثة أن الحقوق البيئية للإنسان فكرة ليست جديدة، فقد أشارت العديد من الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية إلى العديد من هذه الحقوق، وأكدت على ضمان هذا الحق منها:

مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة باستوكهلم ١٩٧٢، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقدة في رويدي جانيور ١٩٩٢، إعلان فيينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا ١٩٩٢، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا ٢٠٠٢، الحقوق البيئية للإنسان تشمل ثلاثة مجالات رئيسية، وهي:

١- الحق في بيئة نظيفة وآمنة: يشمل الحق في المياه المأمونة – الهواء النقي – الأمن الغذائي – السكن الملائم – ٢- الحق في العمل لحماية البيئة – ٣- الحق في الحصول على المعلومات لتحقيق

العدالة والمشاركة في صنع القرار البيئي. كما أشارت الباحثة إلى أن هذه الاتفاقات والعهود والمواثيق قد فشلت في التأثير على السياسات الوطنية، والأنشطة التي تؤدي إلى إهدار الحقوق البيئية.

دراسة: Leung, Yan Wing, Yuen, 2011: تربية حقوق الإنسان في المدرسة: دراسة حالة في المدرسة الثانوية في هنوج كونج (Hong Kong): يهدف البحث إلى تطوير مناهج المدرسة الثانوية في هونج كونج، وجعل تربية حقوق الإنسان هدفاً لإنماء ثقافة حقوق الإنسان، خاصة وأنه في ظل التغيرات المتسارعة للعولمة وقضايا الفضاء تتزايد الروابط والعلاقات بين الشعوب من مختلف الثقافات والديانات والخلفيات، وأن يتم توثيق هذه العلاقات على نحو سلمي مع بعضها البعض، كما يوصي الباحث بإجراء دراسات لاحقة تهتم بتطوير نوعية تربية حقوق الإنسان في المدارس.

دراسة: Felia Tippitts (1007): تهتم بتقويم تربية حقوق الإنسان كنقطة انطلاق، قدمت الدراسة إرشادات للدعم التقني للتقويم في مجال تربية حقوق الإنسان، وتقدم الدراسة مجموعة من الطرائق وتقنيات جمع المعلومات لتقويم برامج تربية حقوق الإنسان، وتدريب المعلمين، وعينة من الأدوات وقائمة ببلوجرافية وقائمة مراجع.

دراسة: ODIHR & the OSCE Office in Tajikistan (2011): ورشة عمل حول وتنفيذ برنامج تدريبي لحماية حقوق الإنسان وتطويره في مواجهة الإرهاب، جرى تنظيم ورشة العمل والدورة المصاحبة لها بالتعاون مع جهات أخرى، وهو جزء من المشروع الجديد لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل المساعدة في تطوير مشاريع أكاديمية لوزارة الشؤون الداخلية في طاجاكستان من أجل حماية حقوق الإنسان في سياق مواجهة الإرهاب، هدفت الدورة لتقديم فهم عميق لمجموعات العمل الخاصة بإطار حقوق الإنسان العالمية، والطرق الفعالة لهذا التطوير. وكذلك من أجل مساعدة الدولة في تطوير برامج مناسبة للدورات بشأن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب في أكاديمية الشرطة، وفي الظروف المشابهة.

دراسة: George Andreopulos (2002): هدفت إلى تربية المتخصصين في مجال تربية حقوق الإنسان وتدريبهم، وبالرغم من أن تاريخ حقوق الإنسان قديم، فإن تطبيقها لم يبدأ سوى في السنوات الأخيرى، وفي هذا السياق يمكن لتربية حقوق الإنسان أن تلعب دوراً كبيراً في مجال بناء ثقافة عامة لحقوق الإنسان، وفي هذا الإطار يمكن أن تكون تربية حقوق الإنسان موضوعاً أساسياً لتوعية المتخصصين، وبوجه عام أولئك المتخصصين الذين يمكنهم أن يؤثروا على الرأي العام، على نحو مقنع.

دراسة: AYAKO INAGAKI (2002): تعليم حقوق الإنسان في المدارس بأندونيسيا، عقب التغيير السياسي الاجتماعي الكبير الذي حدث في أندونيسيا في عام ١٩٩٨، اتجهت أندونيسيا على نحو تدريجي، لكن بخطى ثابتة نحو الديمقراطية – واللامركزية، وفي هذا الاتجاه بادر كل من المركز الوطني لتطوير المناهج في وزارة التربية، واللجنة الأندونيسية لحقوق الإنسان، بادراً معا، بدعم من اليونسكو، بتصميم مشروع لإدخال تربية حقوق الإنسان في المدارس الإبتدائية والثانوية، كما شمل المشروع المدارس الإسلامية الثانوية العامة، إلى جانب كليات المعلمين، من أجل تدريب المعلمين لفهم قضايا حقوق الإنسان، وأجريت عدد من الدورات التدريبية وورش العمل في إطار اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، قام بتنظيمها كل من: كلية الحقوق (الشريعة) وكلية علم الاجتماعي السياسي، وكلية العلوم التربوية.

النقطة المركزية أو الأساسية لتعليم حقوق الإنسان في عينة المدارس الاستطلاعية، تتمثل في التوعية بقيم حقوق الإنسان وممارستها، ويتم كل ذلك عبر الأنشطة اللامنهجية ومن خلال التفاعل الصفي ومن خلال دمج قضايا حقوق الإنسان بالمواضيع ذات العلاقة بالمواد الدراسية، مثل العلوم الاجتماعية والتربية الوطنية.

دراسة: سعود الزهراني، عبد الله الفهد، ١٤٢٧ – ٢٠٠٦: هدفت الدراسة إلى:

١) تحديد مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام، المنصوص عليها في إعلان القاهرة، الممكن تعليمها ضمن مناهج الاجتماعيات للمرحلة المتوسطة من التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

٢) تحديد مستوى تضمين مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام في الكتب الدراسية المقررة لمناهج الاجتماعيات للمرحلة المتوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة من المشرفين التربويين والمعلمين والطلاب.
٣) تحديد مستوى تناول معلمي الاجتماعيات لمبادئ حقوق الإنسان في الإسلام من خلال إستراتيجيات تدريس المواد الاجتماعية لطلاب المرحلة المتوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة، من المشرفين التربويين والمعلمين والطلاب.
٤) تحديد مستوى تضمين مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام، في الأنشطة الطلابية لمناهج الاجتماعيات للمرحلة المتوسطة، من وجهة نظر عينة الدراسة، من المشرفين التربويين والمعلمين والطلاب.

وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما مستوى تعليم مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام، المنصوص عليها في إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام، في مناهج الاجتماعيات للمرحلة المتوسطة من التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، من وجهة نظر عينة الدراسة، من المشرفين التربويين والمعلمين والطلاب؟

تكونت عينة الدراسة الميدانية من مجموعة عشوائية من المشرفين التربويين للاجتماعات، وعددهم (٢٠) مشرفاً، ومجموعة من معلمي الاجتماعيات للمرحلة المتوسطة، وعددهم (٥٠) معلماً، وعينة من طلاب الصف الأول الثانوي وعددهم (٥٠٠) طالباً.

أولاً: أسفرت نتائج الدراسة عن وجود بعض جوانب القوة في تضمين مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام في مناهج الاجتماعيات للمرحلة المتوسطة، وفي الأنشطة الطلابية المتصلة بها، وفي تناول معلمي الاجتماعيات لها من خلال طرق التدريس.

ثانياً: أسفرت نتائج الدراسة عن وجود بعض جوانب القصور في تضمين مبادئ حقوق الإنسان الإسلام، في مناهج الاجتماعيات للمرحلة المتوسطة، وفي الأنشطة الطلابية المتصلة بها، وفي تناول معلمي الاجتماعيات لها، من خلال طرق التدريس.

دراسة عادل الشاذلي، ١٩٩٨ هدفت التوصل إلى قائمة بمبادئ حقوق الإنسان التي ينبغي تضمينها في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود قصور في أهداف مناهج الدراسات الاجتماعية ومحتواها، في المرحلة الإعدادية الأزهرية، التي تمثل حقوق الإنسان.

دراسة Judith, 1981: هدفت إلى إكساب طلاب التعليم الثانوي القيم المتعلقة بحقوق الإنسان، منها: توعية الطلاب بالمعارف الضرورية عن حقوق الإنسان على المستوى الوطني والدولي، ومفاهيم مختلفة مثل الاحترام والتضامن وتوعيتهم بأساليب تطبيق حقوق الإنسان في المجالات السياسية والاجتماعية، وذلك من خلال تصميم (٢٧) نشاطاً من الأنشطة الصفية لطلاب المرحلة الثانوية، شملت تلك الأنشطة ثلاثة مجالات أساسية هي مفاهيم حقوق الإنسان، الإجراءات التي تحمي حقوق الإنسان، أساليب انتهاك حقوق الإنسان، كما اعتمد على الأفلام التعليمية، والأقراص المدمجة التي تحكي وتعرض فترات تاريخية تم فيها اضطهاد الإنسان وانتهاك حقوقه، أشارت نتائج الدراسة إلى تقدم ملحوظ في اكتساب الطلاب القيم المتعلقة بحقوق الإنسان موضوع الدراسة.

دراسات المحور الثالث: تناولت حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

دراسة: سامي سعيد، ٢٠٠٩: هدفت إلى بيان احترام حقوق الإنسان والتشريعات النافذة وصيانتها، في ضوء الاتفاقيات الدولية والإقليمية والتشريعات الجنائية، أظهرت نتائج الدراسة أن المواثيق الدولية والإقليمية والتشريعات الجنائية المختلفة تصدر للتعذيب، وأنها تحط من كرامة الإنسان، وأن الشريعة الإسلامية كان لها فضل السبق في تحريم هذه الممارسات نصا وتطبيقا، حين كفلت لكل إنسان الحق في الحياة، والحق في سلامته الجسدية.

دراسة Elliott, 2008: استهدفت دراسة النظريات التي بنيت على أساسها الحقوق الإنسانية، ودراسة الآليات المختلفة لحقوق الإنسان، أظهرت نتائج الدراسة أن مبادئ حقوق الإنسان التي بلغ عددها (٧٧٩) مبدأ، لم تحقق ما وضعت من أجله، نتيجة للتقدم الحضاري لبعض الدول المتقدمة، مما جعلها تمارس الهيمنة والقوة والإكراه على الدول الأضعف، وأكدت نتائج الدراسة على المساواة باعتبارها عنصراً أساسياً للارتقاء بحقوق الإنسان.

دراسة Wong, 2008: استهدفت دراسة العلاقات الدولية التي تؤثر على المعايير الدولية لحقوق الإنسان من خلال المنظور السياسي، أظهرت نتائج الدراسة أن حقوق الإنسان ما هي إلا وثيقة مكتوبة تعبر عن آراء، إلا أن الأهم من معايير حقوق الإنسان المكتوبة هي الحقوق المنفذة بالفعل، وأن السلطة من قبل الدول الأقوى هي المؤثر على القواعد الدولية، وعلى اتخاذ القرارات داخل المنظمات واللجان، والدليل على ذلك العقوبات الاقتصادية التي فرضت على دول مختلفة بناءً على بيانات غير صحيحة من الدول القوية.

دراسة: محمد أحمد وسامي صالح (٢٠٠٥): استهدفت مقارنة الحقوق الشرعية في الإسلام بحقوق الإنسان في الغرب، أظهرت نتائج الدراسة أن الإسلام يقدم منظوراً واقعياً لحقوق الإنسان في تشريعاته، منسجماً مع الفطرة الإنسانية.

دراسات المحور الرابع: تناولت تحديد المستوى المعرفي بصفة عامة لمقررات دراسية مختلفة:

دراسة محمد صقر (٢٠١٠): مستوى السلوكيات الخاطئة، وواقع ممارستها لدى طلاب الصف الثالث المتوسط بمنطقة الجوف، هدفت إلى: تحديد مستوى معارف طلاب الصف الثالث المتوسط الحالية، عن السلوكيات الخاطئة المحددة بمحاور الدراسة الحالية، تحديد واقع ممارسات الطلاب (عينة البحث) للسلوكيات الخاطئة موضوع البحث الحالي، تحديد مدى تناول محتوى مقررات العلوم بالمرحلة المتوسطة للمفاهيم المرتبطة بالسلوكيات الخاطئة المحددة بالبحث الحالي، تقديم تصور مقترح لكيفية تناول تلك السلوكيات الخاطئة بمقررات العلوم، تكونت عينة الدراسة من (١٣٩) طالباً من طلاب المرحلة المتوسطة، توصلت نتائج الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن المتوسط العام لأفراد العينة ككل (١٠,٦٤) نسبته من الدرجة الكلية: ٤٢,٥٦%، أي أن مستوى الثقافة الصحية للطلاب عينة البحث في مجال السلوكيات الخاطئة متدن جداً، فهو يبتعد كثيراً عن حد الكفاية وهو ٧٥% من الدرجة الكلية.

دراسة: وئام عبد العزيز العاشق وعلي محمد القصبلي، وسليمان محمود الخوجة (٢٠٠٨): استهدفت تقييم مستوى الثقافة الصحية في مجال الأمراض المعدية لدى متعلمي الصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسي "تكونت عينة الدراسة من ٩% من نسبة إجمالي عدد فصول الصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسي بطرابلس، اختير منها عشوائياً ٥٦ فصلا، تشير نتائج الدراسة إلى ما يلي: تدني مستوى الثقافة الصحية في مجال الأمراض المعدية، لدى متعلمي مرحلة التعليم الأساسي (عينة الدراسة) مما يشير إلى عدم تحقق ثقافة صحية لديهم، في هذا المجال.

دراسة نجاة عبد الله محمد بوقس (٢٠٠٤): استهدفت الدراسة ما يلي: تحديد مستوى معرفة طالبات كلية التربية للبنات بجدة، الأقسام الأدبية، بالثقافة الغذائية بصورة عامة، تحديد مواطن النقص في معرفة طالبات كلية التربية للبنات بجدة، الأقسام الأدبية، بالثقافة بصورة عامة، والتعرف على العلاقة بين مستوى الثقافة الغذائية لدى الطالبات، ومجال دراستهن (تخصصهن)، تكونت عينة الدراسة من (٩٥) طالبة من طالبات الفرقة الثالثة أدبي (جميع التخصصات)، أشارت نتائج الدراسة إلى عدم توازن معرفة طالبات القسم الأدبي بالثقافة الغذائية السليمة، بالنسبة لمواضع نقص الثقافة الغذائية لدى الطالبات، أشارت النتائج إلى أن مستوى إلمام الطالبات بحقائق ومفاهيم هذا البند، كانت متدنية جداً رغم أهميتها لصحة

الأفراد، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يمكن الحزم بوجود علاقة بين مستوى الثقافة الغذائية والتخصص.

دراسة سليمان الشهري (٢٠٠٠): هدفت الدراسة إلى التعرف على المعارف والاتجاهات، وممارسات الطالبات الغذائية بمدينة الدمام، تكونت عينة الدراسة من (٧٢٣) طالبة من طالبات المرحلتين المتوسطة والثانوية، أشارت نتائج الدراسة إلى أن متوسط المستوى المعرفي الغذائي للطالبات (٦١,٢%)، وقد تأثر إيجابياً بمستوى تعليم الأم والأب، والمرحلة التعليمية للطالبات.

دراسة: ونستين، Weinstein, 1992: هدفت إلى تحديد المستوى المعرفي للطلاب المراهقين عن الإيدز، بلغت عينة الدراسة (٤٦٥) طالباً وطالبة من طلاب المرحلة الثانوية والجامعية، توصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى معلومات الطلاب عن الإيدز جيدة، وأن هناك مفاهيم خاطئة لديهم عن المرض.

دراسة: مارجريت سميث Margaret Smith, 1992: هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى المعرفة الصحية، والمهارات الصحية الأساسية عند التحاق الطلاب بالسنة الأولى في جامعة أوريجون Oregon، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود قصور في المعرفة الصحية للطلاب في بعض الموضوعات مثل صحة البيئة – الغذاء والأمن – الصحة الشخصية – الوقاية من الأمراض.

تعقيب على الدراسات والبحوث السابقة:

- أجرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ٢٠١٠، دراسة مسحية ميدانية، هدفت الدراسة إلى قياس مدى معرفة المجتمع السعودي بكافة أطيافه وشرائحه الاجتماعية بحقوق الإنسان.
- دراسة: عبد الرءوف الفقي ونادية إمبابي (٢٠٠٩)، دراسة مصطفى إبراهيم، ٢٠٠٤ أكدتا انخفاض مستوى وعي طلاب الجامعة بثقافة المواطنة وحقوق الإنسان، وضعف المعرفة بقضايا حقوق الإنسان.
- دراسةِ: سونيا قزامل، ٢٠٠٩، أوصت ضرورة وضع مدخل لتدريس حقوق الإنسان، يتناول الخلفية التاريخية لحقوق الإنسان، وضرورة تقديم حقوق الإنسان، من خلال القرآن الكريم.
- دراسة المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ٢٠٠٩: أظهرت نتائجها أن هناك حقائق بارزة تتركز في ضعف الإلمام بهذه الحقوق – لدى النساء العاملات عينة الدراسة – مما استتبع ضعفا في تحقيقها ودرجة الاستفادة منها بشكل كامل، كما أظهرت النتائج الحاجة إلى برامج توعية خاصة بالحقوق العمالية.
- دراسة: عبد الفتاح مادي، ٢٠٠٧، أظهرت نتائجها تناقض مقررات حقوق الإنسان، التي تقدمها بعض الجامعات المصرية مع المعايير المتعارف عليها، وعدم ربط المقررات بالقضايا المتصلة بحقوق الإنسان في الواقع المعاش، وعدم ربط المقررات بالقضايا التي تمس المواطنين.
- دراسة: سامي نصار وفهد الرويشد، ٢٠٠٤ أشارت إلى ضعف المستوى السياسي لدى أفراد العينة ككل.
- دراسة: علي وطفة وسعد الشريع، ١٩٩٩، توصلت إلى نتائج عدة، من أهمها: أن اتجاه العامل الديمقراطي في جامعة الكويت يأخذ طابعاً سلبياً على المستوى التربوي.
- دراسة: حسين موسى، ٢٠٠٩، من بين نتائجها: عدم اهتمام إدارة المدرسة بتوضيح حقوق الإنسان، لا يتم تنفيذ برنامج حقوق الإنسان بالمدرسة بشكل فعال، وأنه يوجد نقص عام لدى الطلاب والمعلمين، والإدارة المدرسية، وإدارات التعليم، في إدراك أهمية حقوق الإنسان، في خدمة العملية التعليمية.

- أشارت نتائج دراسة: سعود الزهراني، عبد الله الفهد، ١٤٢٧ – ٢٠٠٦ ودراسة عادل الشاذلي، ١٩٩٨ إلى قصور في تضمين مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام، في مناهج الدراسات الاجتماعية.
- تناولت دراسات المحور الثالث حقوق الإنسان على المستوى الدولي، منها دراسة كل من: محمد أحمد، وسامي صالح، ٢٠٠٥، سامي سعيد، ٢٠٠٩، أظهرت نتائجها أن حقوق الإنسان في المواثيق الدولية تصدر للتعذيب، وأنها تحط من كرامة الإنسان، وأن الدول المتقدمة تمارس الهيمنة والقوة والإكراه على الدول الأضعف، وأن الإسلام يقدم منظوراً واقعيا لحقوق الإنسان في تشريعاته، منسجماً مع الفطرة الإنسانية.
- دراسات المحور الرابع تناولت تحديد المستوى المعرفي للطلاب لمقررات دراسية مختلف عن الإيدز – مستوى السلوكيات الخاطئة – المعرفة الصحية – الممارسات الغذائية، توصلت النتائج إلى قصور في المستوى المعرفي، أقل من حد الكفاية (٧٥%).

استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة فيما يلي:

- إعداد قائمة بمفاهيم حقوق الإنسان للطلاب والطالبات.
- بناء أداة الدراسة (اختبار التحصيل المعرفي).
- إعداد التصور المقترح.

إجراءات البحث:

أولاً: مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، التي اهتمت بقضايا ومشكلات حقوق الإنسان.

ثانياً: استعراض بعض التجارب العالمية المرتبطة بموضوع البحث.

ثالثاً: إعداد قائمة بمفاهيم حقوق الإنسان وقضاياها التي ينبغي إكسابها للطلاب والطالبات الخريجين، والخريجات في جامعة الجوف.

رابعا: عرض قائمة قضايا ومفاهيم حقوق الإنسان التي ينبغي إكسابها للطلاب والطالبات الخريجين والخريجات في جامعة الجوف، السابق تحديدها على السادة محكمي الدراسة المختصين.

خامساً: إعداد اختبار تحصيل معرفي لقياس مدى تحصيل الطلاب الخريجين، والطالبات الخريجات في جامعة الجوف لقضايا حقوق الإنسان.

سادساً: حساب صدق الاختبار وثباته وإعداد جدول مواصفات الاختبار.

سابعا: تطبيق الاختبار التحصيل على عينة ممثلة من الطلاب والطالبات بجامعة الجوف للفصل الدراسي الأول للعام الدراسي ١٤٣٢/ ١٤٣٣ هـ.

ثامناً: رصد النتائج، وإجراء التحليل الإحصائي المناسب.

تاسعا: عرض نتائج البحث، وتفسيرها.

عاشراً: تقديم التوصيات والمقترحات، في ضوء نتائج البحث.

الإطار النظري:

خصائص حقوق الإنسان في الإسلام:

(سليمان الحقيل، ١٩٩٧، ٥٣– حسين موسى، ٢٠٠٩، ١٦٥– ١٦٦)

كثيراً ما ينظر إلى حقوق الإنسان على أنها قيم ومبادئ حديثة، بالنظر إلى الاهتمام الفائق بالدعوة لها، والمطالبة بها، في الآونة الأخيرة. وحقيقة القول أن حقوق الإنسان، والمبادئ المستمدة منها، هي قديمة قدم التاريخ، ومستمدة من كل الأديان السماوية، والموروث الإنساني برمته، وبإيجاز بسيط فإنها تشكل القاسم المشترك بين المجتمعات والحضارات المختلفة في العالم. وحقوق الإنسان تثبت للبشر لمجرد الصفة الآدمية، وهي لصيقة بالإنسان؛ لأنها من الحقوق الطبيعية الثابتة للإنسان قبل وجوده، مهما كان أصله، أو

دينه، أو قوميته، أو عشيرته، أو لونه أو معتقده الفكري، وسواء أكان الشخص وطنياً أو أجنبياً، وفيما يلي أهم هذه الخصائص:

اتسمت حقوق الإنسان في الإسلام بالخصائص التالية:

١. حقوق الإنسان في الإسلام تنبثق من العقيدة الإسلامية (ربانية).
٢. حقوق الإنسان في الإسلام منح إلهية.
٣. حقوق الإنسان في الإسلام شاملة لكل أنواع الحقوق، سواء الحقوق السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، كما أن هذه الحقوق عامة لكل الأفراد الخاضعين للنظام الإسلامي، دون تمييز دون تمييز بينهم في الحقوق بسبب اللون، أو الجنس، أو اللغة.
٤. حقوق الإنسان في الإسلام ثابتة لجميع البشر بغض النظر عن العنصر، أو الجنس، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، فجميع البشر ولدوا أحراراً، ولا تقبل هذه الحقوق الإلغاء، أو التبديل، أو التعطيل.
٥. حقوق الإنسان في الإسلام ليست مطلقة، بل مقيدة بعدم التعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية.
٦. حقوق الإنسان في الإسلام لا تشتري، ولا تكتسب، ولا تورث، فهي ملك للناس؛ لأنهم بشر.
٧. حقوق الإنسان في الإسلام لا يمكن انتزاعها، فليس من حق أحد أن يجرم شخصاً آخر من حقوق الإنسان، حتى لو لم تعترف بها قوانين بلده، فهي ثابتة وغير قابلة للتصرف.
٨. حقوق الإنسان في الإسلام تحقق ميزان العدل بين الناس في التساوي بينهم، فهم جميعاً يتمتعون بها بقدر متساو.

مميزات حقوق الإنسان في الإسلام: (حسين موسى، ٢٠٠٩، ١٦٥– ١٦٦)

اتسمت حقوق الإنسان في الإسلام بمميزات عديدة، نذكر منها:

١. أنها جزء لا يتجزأ من عقيدة الإسلام وشريعته، وهي تتجسد في علاقة الإنسان بربه، وبنفسه، وبغيره من الناس.
٢. أنها واقع عملي وممارسة سلوكية، وليست مجرد تصور نظري كما في الحقوق الوضعية (فهي منضبطة)، أو أنها شعارات جوفاء بعيدة كل البعد عن التطبيق.
٣. إنها متعلقة بالجنس البشري في كل زمان، وفي أي مكان (ثابتة).
٤. إنها تشمل كل البشر من غير تفرقة في الجنس، أو اللون، أو العرق (شاملة).
٥. أنها ملزمة بالنسبة للمسلمين؛ لأنها تتضمن جزاءات دنيوية ودينية لمن يخالفها.
٦. أنها منحت للإنسان حقوقاً، باعتبار إنسانيته في كل مرحلة من مراحل حياته، فقد اهتمت بالإنسان وهو جنين في رحم أمه بتحريم الإجهاض، والعناية بالجنين، كما أعطى الإسلام حقوقاً للوالدين والأقارب والجيران وغيرهم، فالحقوق في الإسلام تتصف بالسبق والعمق والشمول.

تصنيف حقوق الإنسان:

(رجاء عيد، ٢٠٠٩، ١٥– ٢٤ – هناء إبراهيم، ٢٠٠٩، ٢١٠– ٢٤٢)

أمكن تصنيف حقوق الإنسان باختلاف المنظور إليها، فتعددت تصنيفات حقوق الإنسان، كما يلي:

أولاً: من حيث الأهمية، تقسم إلى حقوق أساسية، وغير أساسية.

ثانياً: تصنيف الحقوق إلى ثلاث فئات هي:

أ–"الجيل الأول من الحقوق"، يشمل الحقوق المدنية والسياسية، وهي مرتبطة بالحريات، وتشمل الحقوق التالية: الحق في الحياة والحرية والأمن؛ وعدم التعرض للتعذيب، والتحرر من

العبودية؛ والمشاركة السياسية، وحرية الرأي والتعبير والتفكير والضمير والدين؛ وحرية الاشتراك في الجمعيات والتجمع.

ب- "الجيل الثاني من الحقوق"، يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهي مرتبطة بالأمن وتشمل العمل، والتعليم، والمستوى اللائق للمعيشة؛ والمأكل، والمأوى، والرعاية الصحية.

ج- "الجيل الثالث من الحقوق" يشمل الحقوق البيئية والثقافية والتنموية، وتشمل حق العيش في بيئة نظيفة ومصونة من التدمير؛ والحق في التنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية.

(فعندما نقول إن لكل شخص حقوقاً إنسانية، فإننا نقول، كذلك، إن على كل شخص مسؤوليات نحو احترام الحقوق الإنسانية للآخرين).

ثالثاً: من حيث الأشخاص المستفيدين منها، تقسم إلى حقوق فردية، وحقوق جماعية.

رابعاً: يقسم فقهاء القانون الإسلامي الحقوق إلى أقسام مختلفة، على النحو التالي:

أ-التقسيم الثنائي: الحقوق المادية والمعنوية: فالمادية هي الحقوق المتعلقة بالحاجات المادية، كحرية الملكية والعمل والسكن ... والمعنوية هي المتعلقة بالفكر الإنساني، كحرية العقيدة والرأي.

ب- التقسيم الثلاثي: الحقوق الشخصية والفكرية والاقتصادية، منها الشخصية كحرية التنقل والمسكن، والفكرية كحرية الرأي والعقيدة والتعلم، والاقتصادية كحق التملك والتجارة والصناعة.

ج- التقسيم الرباعي: حقوق سياسية ومدنية، واقتصادية، وثقافية.

خامساً: تصنيف حقوق الإنسان إلى فئات عدة، منها ما يلي: الحقوق الأساسية – الحقوق الفردية – الحقوق الجماعية – الحقوق الاقتصادية – الحقوق الاجتماعية – الحقوق الثقافية – الحقوق السياسية – الحقوق المدنية – الحقوق البيئية – حرية المعتقد – حقوق الإنسان الرقمية – الحقوق الصحية – حقوق الطفل – حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في الإسلام.

نظريات حقوق الإنسان:

نظرية القانون الطبيعي:

وهي تستند إلى أن القانون المستمد منه حقوق الإنسان هو قانون الطبيعة، حيث إن الفرد هو أسمى من الدولة، والأفراد بطبيعتهم أحرار ومتساوون، فالطبيعة قانون أسمى من القانون الوضعي، لأنها إرادة إلهية عامة، وشاملة.

نظرية العقد الاجتماعي:

تنطلق من مبدأ أن مطلق الحرية والإرادة لا تخضع لقانون، أو نظام، أو أي سلطة من السلطات، إنما تخضع لقانون الغاب، وأن الإنسان أراد تخليص نفسه من هذه الشرور البدائية.

نظرية المصلحة العليا للمجتمع:

فمصلحة الأفراد لا تتعارض مع مصالح المجتمع العليا؛ :لأن هذه المصلحة تمثل مجموع الأفراد وأن أفضل وسيلة لتحقيق المصلحة العليا للمجتمع هي إطلاق حرية الأفراد، وحماية حقوقهم ووضع الضمانات الكفيلة لتحقيق ذلك.

نظرية التضامن الاجتماعي:

وهي تنظر إلى الإنسان على أنه كائن لا يستطيع أن يعيش إلا في جماعة، ورابطة التضامن تفرض على كل فرد أن يمتنع عن كل ما يخل بها، وتوجب عليه أن يدعمها ويقويها، والحقوق يتلقاها بوصفه إنسان ضمن الجماعة.

أساس الحقوق والحريات في الإسلام:

ينطلق نظام الحقوق والحريات في الإسلام من أساس فكري شرعي، ينعدم فيه الباعث على انتهاك حقوق الإنسان، ويرتبط فيه المحفز على احترام الحقوق برجاء رضوان الله، وخشية عقابه؛ ليقيم في النفس

واعظاً دائماً، يكف الإنسان عن انتهاك الحقوق، فالحقوق في الإسلام منح إلهية منحها الله لعباده، وهي ترتبط بحقوق للفرد، وواجبات عليه.

مكانة الحقوق في الإسلام:

لقد شرع الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرناً (حقوق الإنسان) في شمول وعمق، وأحاطها بضمانات كافية لحمايتها، وصاغ مجتمعها على أصول ومبادئ تمكن لهذه الحقوق، وتدعمها، لذا كان لزاما على المسلمين أن يبلغوا للناس جميعا دعوة الإسلام؛ امتثالا لأمر الله.

حقوق الإنسان كما جاءت في كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم)، حقوق أبدية لا تقبل حذفاً، ولا تعديلات ولا نسخاً ولا تعطيلا، إنها حقوق شرعها الخالق – عز وجل – فليس من حق البشر كائناً من كان أن يعطلها أو يعتدي عليها، ولا تسقط حصانتها الذاتية، لا بإرادة الفرد تنازلاً عنها، ولا بإرادة المجتمع متمثلاً فيما يقيمه من مؤسسات أيا كانت طبيعتها، وكيفما كانت السلطات التي تخولها، فهي حقوق ثابتة لا مساس بها، وهي واجبات دينية يكلف بها الفرد والمجتمع، كل في نطاق عمله، وفي حدود المسئولية التي ينهض بها، فالحفاظ عليها أداء لواجب شرعي، وليس من حق أي فرد أن يفرط فيها، فالإسلام كرم الإنسان واستخلفه في الأرض، فقد تناولت آيات القرآن الكريم حقوق الإنسان صراحة، أو ضمنا، في مواضع كثيرة، قال تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آَدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) {١٧/ ٧٠} (الإسراء، ٧٠) تشير الآية إلى حق الإنسان ومقامه في الكرامة الإنسانية في أعلى درجاتها، وتشير الآية الكريمة: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) {٤٩/ ١٣} (الحجرات، ١٣)، إلى مبدأ المساواة بين الناس جميعاً، وتشير الآية الكريمة: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) {١٦/ ٩٠} (النحل، ٩٠)، إلى إرساء مبدأ المساواة بين الناس جميعاً، كما تشير الآيات: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِبَاسًا وَالنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ النَّهَارَ نُشُورًا) {٦٧/ ١٥} (الملك، ١٥)، إلى حرية التنقل، وتشير الآيتان" (وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا) {١٧/ ٢٣} (وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا) {١٧/ ٢٤} (الإسراء، ٢٤، ٢٣)، إلى حق الوالدين في الرعاية والتكريم حتى لو كانا كافرين.

مكانة الإنسان في المجتمع المسلم:

خلق الله الإنسان وكرمه وجعله خليفته في الأرض، فقد استخلف الله سبحانه وتعالى الإنسان في خلافة الأرض، قال تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) {البقرة (٣٠)}، فالإنسان مسئول عن تحقيق العبودية لله وعن إقامة شرعه، فهو محاسب على ذلك في الدار الآخرة، وسخر له جميع ما في الكون لعمارة الأرض بالخير والعمل الصالح، فهو مكلف من قبل الله باستثمار جميع ما في الكون والانتفاع به وتسخيره لمنفعته، فالإنسان خلقه الله لعبادته وحده لا شريك له، قال تعالى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) {الذاريات (٥٦)}. فجاء الإسلام لينظم أمور الإنسان ويبين علاقته بربه ونفسه وبني جنسه، ويقرر المبادئ الخاصة بحقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية، ويكرم الشخصية الإنسانية بكفالته لحرية الفكر وحرية التدين والحرية السياسية، فقد أثبت الإسلام حقوقاً للإنسان تجاوزت بكثير الحقوق الوضعية، بل وصانت للإنسان حريته وكرامته، كما أن إعلان الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان بمثابة ترديد للوصايا النبيلة التي تلقاها المسلمون عن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، كما اهتم الإسلام بأهل الذمة في الإسلام وأعطاهم من الحقوق مما جعلهم يعتنقون الإسلام ويدخلون فيه أفواجاً وجماعات، فقد تجسدت حقوق الإنسان في خطبة الوداع للرسول (صلى الله عليه وسلم).

ومن المهام المنوطة بالإنسان عمارة الأرض، قال تعالى: (وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ

مُجِيبٌ) {هود (٦١)}، فالإنسان لم يخلق عبثاً، بل خلقه الله في هذه الدنيا ليعمل العمل الصالح والحسن، قال تعالى: (أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) {الملك (٢٢)}، وقال تعالى: (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى) {القيامة (٣٦)}.

كما زود الله الإنسان بالعديد من القوى والإمكانات التي تعينه على إدراك الحقائق في الوجود، قال تعالى: (ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ) {٣٢/ ٩} (السجدة، ٩)، ثم إن الله أسجد له الملائكة، وعلم الإنسان ما لم يعلم، قال تعالى: (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ) {٢/ ٣٤} (البقرة، ٣٤).

إذن فمقياس التعامل مع الإنسان، والتفضيل له في الإسلام، يكون بمقدار التزامه بما أوجد من أجله، وبما كلف به من تكاليف شرعية، وإمضائه لها، والتزامه بها، دون النظر إلى انتمائه، أو لونه، أو جنسه، أو شكله، أو غناه، أو فقره، فالإنسان في الإسلام يبقى مكرماً عزيزاً، ما لم يقترف ما يؤدي إلى إذلاله أو أهانته، قال تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) {الإسراء (٧٠)}.

كما أن الله تعالى خلق الإنسان على فطرة صالحة نقية سليمة، هي فطرة التوحيد، فالإنسان يولد ولديه استعداد طبيعي للخير والشر معاً، فيكسب الخير أو الشر بعمله، ويكون مسؤولا عن هذا العمل، قال تعالى: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ) {٥٢/ ٢١} (الطور، ٢١)، وقال صلى الله عليه وسلم: "كل مولود يولد على الفطرة، يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه" (واه البخاري، باب ٩٢، رقم ١٣٨٥).

فالمسلمون سواسية كأسنان المشط، لا فضل لأحد منهم على أحد إلا بالتقوى، كلهم في مجال الامتثال للأوامر والنواهي الشرعية سواء، ولا فرق بينهم عند الثواب والعقاب، الحسني والزيادة لمن أحسن منهم، والسوء والعقاب لمن أساء منهم، دون النظر إلى الجنس أو اللون أو القبيلة.

المسلمون في المجتمع المسلم إخوة، متحابون، متكاتفون، كأنهم جسد واحد، قال (صلى الله عليه وسلم): "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يحقره، ولا يسلمه"، (رواه البخاري في كتاب المظالم والغضب، حديث رقم ٥٨).

كما دعى الإسلام إلى العدل مع غير المسلم، فرسول الله (صلى الله عليه وسلم)، يعود جاره اليهودي حينما مرض بالرغم من إلقائه القذورات أمام بيته.

وضع المرأة قبل الإسلام: (سامية المنيسي، ٢٠٠٥، ٤)

يمكن استعراض وضع المرأة في العصور القديمة كما يلي:

- حضارة الصين: كانت تعتبر المرأة علامة للنحس، وعنواناً للشقاء، فيحرم عليها الخروج من منزلها، أو النظر في وجه إنسان.
- عند اليونان: فالمرأة مخلوق نجس، كانت المرأة تحبس في البيت وتحرم من الإرث.
- عند الرومانيون فليست لها أهلية أو شخصية قانونية، فقد اعتبروها حيواناً نجساً، يحرم عليه دخول المعابد، كما اعتبروا أنوثتها من أسباب انعدام أهليتها القانونية، فكان وضعها تحت الوصاية دائما، فهي تحت وصاية الأب أولاً، ثم تحت وصاية الزوج ثانيا، فهي لا تملك أي حرية في تصرفاتها.
- أما اليهود فبعض طوائفهم يعتبرون البنت في مرتبة الخادم، أما النصارى. فيرون أن المرأة ينبوعاً لمعاصي وأصلاً للفجور ويكفيها عندهم ندامة وخجلاً أنها امرأة.
- وعند الفرس كانت المرأة عبده، سجينة منزلها، تباع كما تباع البهائم.
- عند العرب في الجاهلية قبل الإسلام، كانوا يتشاءمون بمولد الأنثى، ويقومون بوأدها (أي دفنها حية)، كانوا يعتبرونها عاراً، قال تعالى: (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ) {١٦/ ٥٨} (النحل، ٥٨).

وضع المرأة بعد الإسلام (في المجتمع المسلم):

تبوأت المرأة في المجتمع المسلم مكانة عظيمة، وضع المرأة في الإسلام، حشمة وكرامة، وحقوق كاملة، ودور ريادي تقوم به.

- أما الإسلام فقد أنصف المرأة وجعلها أميرة في بيتها، وأعطاها من الحقوق ما يصون كرامتها وعرضها، ومن هذه الحقوق:
- الإسلام نفى كل ما سبق، وأعطى المرأة من الحقوق ما للرجل، قال تعالى: (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ) {النحل/ ٥/} (يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) {النحل/ ٥٩}، وقال تعالى: (وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ) {التكوير/ ٨} (بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ) {التكوير/ ٩}.
- الإسلام ساوي بين المرأة والرجل في تحمل غواية آدم، فكلاهما كان مأموراً باجتناب الشجرة، قال تعالى: (وَيَا آَدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ) {الأعراف/ ١٩}، وقال تعالى: (فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآَتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ) {الأعراف/ ٢٠}، وقد بين الله أن الشيطان قد أغواهما معاً، قال تعالى: (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ) {البقرة/ ٣٦}، ثم عندما تابا كانت توبتهما معا، قال تعالى: (قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ) {الأعراف/ ٢٣}.
- فكان منهج القرآن هو المساواة في الثواب والعقاب بين الرجل والمرأة في كل موقف من مواقف حياتهما، قال تعالى: (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا) {الأحزاب/ ٣٥}، كما ساوى بين الرجل والمرأة في الحقوق أيا كانت مكانتهما، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) {الحجرات/ ١٣}.
- الإسلام ساوى بين الرجل والمرأة في كل شيء عدا القوامة، لاعتبارات عديدة منها حماية المرأة، قال تعالى: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا) {النساء/ ٣٤}، فاعترف الإسلام بإنسانية المرأة، قال تعالى: (وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا) {الإسراء/ ١٣} وقال تعالى: (كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ) {المدثر/ ٣٨}، وقال تعالى: (فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا) {الشمس/ ٨} (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) {الشمس/ ٩} (وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا) {الشمس/ ١٠}.
- الإسلام كرم المرأة بأن جعل الجنة تحت أقدامها، قال الرسول (صلى الله عليه وسلم): "الجنة تحت أقدام الأمهات".
- كفل المجتمع المسلم للمرأة حق التملك، والبيع والشراء، والهبة، والوكالة والكفالة، شأنها في ذلك شأن الرجل.
- أجاز الإسلام للمرأة الحق في طلب العلم، سواء العلم الشرعي، أو العلم الدنيوي.

- الإسلام أجاز للمرأة حق المشاركة في الدفاع عن المسلمين، والجهاد لإعلاء كلمة الله بقدر طاعتها، وللمرأة الحق في أن تعطى من الغنيمة إن شاءت في الغزو.

إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام ١٩٩٠:

تأكيداً للدور الحضاري والتاريخي للأمة الإسلامية التي جعلها الله خير أمة أخرجت للناس، وأورثت البشرية حضارة عالمية متوازنة ربطت الدنيا بالآخرة، وجمعت بين العلم والإيمان، وإيماناً بأن الحقوق الأساسية والحريات العامة في الإسلام جزء من دين المسلمين، لا يملك أحد بشكل مبدئي تعطيلها كلياً أو جزئياً، أو خرقها، أو تجاهلها، في أحكام إلهية تكليفية أنزل الله بها كتابة، وبعث بها خاتم رسله، وتم بها ما جاءت به الرسالات السماوية، وأصبحت رعايتها عبادة، وإهمالها أو العدوان عليها منكراً في الدين، وكل إنسان مسؤول عنها بمفرده، والأمة مسؤولة عنها بالتضامن، لذا فقد أعلنت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ١ محرم عام ١٣١١ هـ الموافق ٥ أغسطس ١٩٩٠، بالقاهرة، وهو ما سمي بإعلان القاهر حول حقوق الإنسان في الإسلام، تضمن (٢٥) مادة تمثل حقوق الإنسان، يمكن تلخيص هذه الحقوق بما أجملته من نصوص الشريعة الإسلامية فيما يلي:

١. تناول الإسلام جميع الحقوق الأساسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتفصيل، فهي لا تميز، ولا تسمح أن يميز فيها بين إنسان وآخر بأي نوع من أنواع التمييز، لقول الله تعالى: (أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا) {النساء/ ١٣٥}.
٢. كرامة الإنسان، عملاً بنص القرآن الكريم: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) {الإسراء، ٧٠} عدم التمييز في الكرامة، أو الحقوق الأساسية بين إنسان وآخر، لا في العرق، ولا في الجنس، ولا في النسب، ولا في المال، عملاً بقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) "لا فضل لعربي على عجمي، ولا لأبيض على أسود، إلا بالتقوى" (من خطبة الوداع)، وقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) "النساء شقائق الرجال (رواه الترمذي). كما أعلن الإسلام أن النساء شقائق الرجال، وأن لهن من الحقوق مثل ما عليهن من الحقوق.
٣. النداء بوحدة الأسرة الإنسانية، وأن خير بني الإنسان عند الله هو أكثرهم نفعاً لهذه الأسرة.
٤. الدعوة إلى التعاون على الخير، وتقديم جميع أنواع البر إلى جميع بني الإنسان، دون النظر إلى جنسيته ودينه، عملاً بقول الله عز وجل: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) {الحجرات/ ١٣}، وقوله تعالى: (لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) {الممتحنة/ ٨}.
٥. حرية الإنسان في عقيدته، وعدم جواز الإكراه فيها، عملا بقول الله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) {يونس/ ٩٩}.
٦. حرمة العدوان على مال الإنسان، وعلى دمه، عملاً بقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إن أموالكم ودماءكم حرام (من خطبة الوداع).
٧. حصانة البيت لحماية حرية الإنسان، لقول الله عز وجل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) {النور/ ٢٧}.
٨. التكافل بين أبناء المجتمع في حق كل إنسان في الحياة الكريمة، والتحرر من الحاجة والفقر، بفرض حق معلوم في أموال القادرين، لينفق ذوي الحاجة على اختلاف حاجاتهم، عملاً بقول الله تعالى: (وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ) {المعارج/ ٢٤}.

٩. إيجاب العلم على كل مسلم من أجل القضاء على الجهل، مع فتح آفاق السماء والأرض للنظر فيها، والنفاذ إليها، عملا بقول الله تعالى: (يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لا تَنْفُذُونَ إِلاَّ بِسُلْطَانٍ) {الرحمن/ ٣٣}.

١٠. فرض العقوبة على الممتنعين عن التعلم والتعليم، وهذا مما لم تصل إليه حقوق الإنسان الوضعية بعد في أية دولة.

١١. فرض الحجر الصحي في حالات الأمراض المعدية منذ أكثر من أربعة عشر قرناً، وقبل أن تتنبه أية دولة حينئذ لإدخاله في تشريعها، وذلك مبالغة في حماية الصحة العامة من المرض، إلى جانب حماية المجتمع من الجهل والفقر، عملا بقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) "إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها" (رواه البخاري في صحيحه – رقم ٥٣٩٦).

مقارنة بين حقوق الإنسان في الإسلام وحقوق الإنسان في الوثائق الوضعية الدولية:

أولاً من حيث الأسبقية والإلزامية في الإسلام والوثائق الوضعية:

- برزت حقوق الإنسان في الإسلام إلى الوجود قبل أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان، وقد أعلن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أول وثيقة لحقوق الإنسان في التاريخ في حجة الوداع في العام العاشر من الهجرة.

بينما نجد أن أقدم وثيقة بشرية وضعية لحقوق الإنسان كانت في القرن الثالث الميلادي (١٢١٥م).

- إن ما جاء به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية اللاحقة، ومن قبلها هيئة الأمم المتحدة، ما هو إلا ترديد لبعض ما تضمنته الشريعة الإسلامية الغراء.
- وازن الإسلام بين مصلحة الفرد في صياغة حقوقه الأساسية، وبين مصلحة الجماعة، كما قال تعالى: (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا) {الإسراء/ ٩}.

وقال تعالى: (قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى) {طه/ ١٢٣}) (وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى){طه/ ١٢٤}، بينما أغفلت الحقوق والواجبات والوثائق الوضعية هذا التوازن.

- حقوق الإنسان كما جاء في الإسلام، حقوق أصيلة أبدية، لا تقبل حذفاً، ولا تعديلاً، ولا نسخاً، ولا تعطيلاً، إنها حقوق ملزمة شرعها الله سبحانه وتعالى.
- حقوق الإنسان، أو الحريات في القانون الوضعي شكلية أو سلبية، تعطي المواطن إمكانات نظرية، دون أن تمكنه من وسائل بلوغها، أو تحميه من القهر.

ثانياً: من حيث العمق والشمولية والمصدر:

أ- من حيث العمق:

- حقوق الإنسان في الإسلام أعمق وأشمل من حقوق الإنسان في الوثائق الوضعية، فحقوق الإنسان في الإسلام مصدرها كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم) (الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه..

أما مصدر حقوق الإنسان في القوانين الوضعية، فهو الفكر البشري، والبشر يخطئون أكثر مما يصيبون، ويتأثرون بطبيعتهم البشرية بما فيها من ضعف وقصور، وعجز عن إدراك الأمور، والإحاطة بالأشياء.

- إن الحقوق في الإسلام تبلغ درجة الحرمات، فالحقوق مسلمة، ومن بعدها تدعمها الواجبات، ومن بعد الواجبات تحميها الحدود، ومن بعد الحدود ترتفع إلى الحرمات.

- الإسلام، بمصدريه القرآن والسنة النبوية الشريفة؛ شملا جميع أنواع الحقوق التي تكرم الله بها على خلقه، فقد أكد على كرامة الإنسان، والمساواة وعدم التمييز، وحق الإنسان في أملاكه وأمواله، وغيرها وليس على سبيل الحصر.

ب- من حيث شمولية ونوعية الحقوق:

- هناك العديد من الحقوق التي وردت في حقوق الإنسان في الإسلام، ولم يذكرها، وينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منها:
- حقوق اليتامى: قال تعالى: (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) {الأنعام (١٥٢)}.
- حق ضعاف العقول في الرعاية: أولى الإسلام عناية كبيرة للمتخلفين عقلياً وكفل لهم نوعاً خاصاً من الرعاية والاهتمام وحث الناس على حسن معاملتهم على حسن معاملتهم وعدم السخرية منهم أو الإساءة إليهم والاهتمام برزقهم، قال تعالى: (وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلا مَعْرُوفًا) {٤/٥} (النساء، ٥).
- حق الميراث: من بين الحقوق التي أغلفتها أو تغافلت عنها الوثائق البشرية لحقوق الإنسان، بل وبعض الديانات الأخرى كالمسيحية، بينما أقر الإسلام هذا الحق في أروع صوره، لقد قرر الإسلام حق الميراث للإنسان من التركة التي تركها له مورثه لسبب من أسباب الإرث بعد موت هذا المورث وتجهيزه وتكفينه وقضاء دينه وتنفيذ وصاياه، لقد وضع الإسلام تشريعاً للميراث يقوم على أسس عادلة، وفي ذلك قال تعالى: (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا) {النساء/ ٧}، (وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ) {النساء/ ١٢}، (وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا) {النساء/ ٣٣}.
- حق الدفاع عن النفس: من بين الحقوق التي أغلفتها القوانين الوضعية وأقرها الإسلام، قال تعالى: (الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ) {البقرة/ ١٩٤}، (لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ) {الأنفال/ ٨}، (وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ) { الشورى/ ٣٩}، (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ) {الشورى/ ٤٠} وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ) {الشورى/ ٤١}.
- حق العفو: من أهم الحقوق التي أقرها الإسلام وأهملها أو تغافل عنها واضعوا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام (١٩٤٨م)، فقد دعا الإسلام إلى العفو والتسامح بين الأفراد والجماعات من غير استسلام للشر أو تمكين للأشرار، قال تعالى: (وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ) {فصلت/ ٣٤}، (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَإِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ) {الحجر/ ٨٥} (وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)

{الأنعام/ ٥٤}، (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) {الأعراف/ ١٩٩}، (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ) {النحل/ ١٢٦} (وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ) {النحل/ ١٢٧}، (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) {التغابن/ ١٤}.

ج–من حيث عالمية الحقوق:

لقد اهتم الخطاب القرآن بعالمية الحقوق، حينما استخدم " يا أيها الناس ..."، وراعى البعد المحلي عندما استخدم" يا أيهما المؤمنون ...".

ثالثاً: حماية وضمانات حقوق الإنسان في الإسلام والوثائق الدولية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م، لم يحدد الوسائل والضمانات لمنع أي اعتداء على حقوق الإنسان، وبخاصة ما يكون من هذه الوسائل والضمانات على المستوى العالمي، واكتفى بوضع نص عام مبهم يقرر "أن لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان، كما تضمن الإعلان تحذيرا من التحايل على نصوصه أو إساءة تأويلها دون تحديد جزاء المخالفة، كما أنها لم تعطي الحق لدولة من الدول التدخل في شئون دولة أخرى باسم حماية حقوق الإنسان.
- أما حقوق الإنسان في الإسلام فهي منحة إلهية، وليست منحة من مخلوق لمخلوق مثله، بل هي حقوق قررها المولى عز وجل للإنسان، بمقتضى فطرته الإنسانية، فالإنسان في عقيدته الإسلام من أفضل خلق الله وأكرمهم على الله، قال تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) {الإراء/ ٧٠}.
- امتثل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمر ربه في إقامة العدل، فكانت حياته كلها عدل، وعلم أصحابه العدل وأوصى أمته به، وحذر أمة الإسلام من الظلم، لذا فقد تميز العصر الإسلامي بوجود ثلاثة أنظمة قضائية متكاملة هي: نظام القضاء العادي – نظام ولاية المظالم – نظام الحسبة.

رابعاً: الحق الشرعي:

حقوق الإنسان في الخطاب الغربي حقوق طبيعة مرتبطة بذاتية الإنسان، من الناحية الطبيعية، بغض النظر عن الفكر والمنهج.

بينما الحق الشرعي للإنسان في الإسلام يستند إلى التكريم الإلهي، ويرتبط بمفاهيم الأمانة والاستخلاف والعبودية لله وعمارة الأرض، ولا ينفصل عن حقوق الله؛ لارتباطه بالشريعة التي تنظمه وهو ما يجعله غير قابل للإسقاط بعقد، أو صلح، أو إبراء. فحقوق الإنسان الشرعية ليس من حق الفرد أو الجماعة التنازل عنها، أو عن بعضها، وإنما هي ضرورات إنسانية توجب الشريعة الحفاظ عليها من قبل من قبل الدولة والجماعة والفرد.

واقع تعليم حقوق الإنسان بجامعة الجوف:

جامعة الجوف جامعة وليدة وناشئة، إلا أنها وضعت نصب عينيها كل ما من شأنه أن يسموه بها إلى درجة الرقي في شتى مجالات الحياة الجامعية، ولذا فقد اعتمدت الجامعة في ١٤٣١/٤/١٢ هـ مقرر (١٠٥) سلم، (مبادئ حقوق الإنسان) ليدرس بكليتي العلوم الإدارية والإنسانية، والدراسات الإسلامية، يدرس المقرر بالمستوى الخامس، اعتباراً من العام الجامعي القادم ١٤٣٣/ ١٤٣٤هـ، الفصل الدراسي الأول.

دور جامعة الجوف في تنمية حقوق الإنسان:

تمثل الجامعة الأرض الخصبة للفكر الإنساني، فهي المكان الذي يتم فيه صقل الخبرة، واكتسابها في شتى المجالات الأدبية والعلمية والفنية، فهي نبع للفكر، وميدان للربط بين النظرية والتطبيق بما يرقى بالمجتمع إلى أعلى مستويات الرقي، وهي أرض الإبداع والتطور المادي والمعنوي، ففيها يتم التكامل بين القيم الثقافية الوطنية والفرد، بما يسهم في بناء الشخصية الوطنية للطالب والتمتع بالانتماء للوطن.

وجامعة الجوف الشابة الفتية، عليها دور رائد في مجال حقوق الإنسان باعتبارها منارة بمنطقة الجوف، والمسؤولة عن التنمية البشرية بالمنطقة، التي تعد هدفاً رئيسياً للمملكة العربية السعودية، لذا كان الاهتمام بالوقوف على مدى اكتساب طلاب وطالبات جامعة الجوف لمفاهيم حقوق الإنسان وقضاياها، ومحاولة الاهتمام بها في برامج إعداد الطلاب والطالبات بالجامعة.

حقوق الإنسان كبعد من أبعاد الجودة والاعتماد الأكاديمي:

الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، تهدف في رسالتها إلى ضمان جودة الأداء في إعداد طلاب جامعة الجوف؛ قد حددت معايير الجودة والاعتماد، اللازمة للكفاءة والجودة في إعداد الطلاب بكليات الجامعة المختلفة، وإكسابه المعارف والمهارات والاتجاهات؛ للقيام بمهامه في المجتمع بكفاءة واقتدار، وجميعها، إلى جانب المعايير الأكاديمية القياسية المرتبطة بالخريجين للمراحل المختلفة، وفي التخصصات المتعددة؛ تعد لازمة لضمان جودة التعليم في كليات الجامعة، واعتماد برامجها.

تسعى جميع كليات جامعة الجوف إلى اعتلاء صدارة مؤسسات التعليم التي تستهدف التطوير المستمر في نوعية الخريج، والتحديث الدائم لنظم التعليم. وتستلزم أحقيتها بهذه الصدارة الوصول بمستوياتها (مؤسسة وتعليم، وخريجين) إلى أفضل مواصفات ممكنة تضمن لها الجودة في أداء وظائفها، لذا يجب أن تلتزم كليات الجامعة الساعية للجودة الشاملة، والمتقدمة للحصول على الاعتماد الأكاديمي من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم، والاعتماد بما يلي: معايير القدرة المؤسسية، معايير الفاعلية التعليمية، وذلك كغيرها من مؤسسات التعليم العالي، وبما يتواءم وطبيعتها.

فقد جاء في المعايير الأكاديمية القياسية بمصر، لمحتوى برامج إعداد معلم المرحلتين:

الإعدادية والثانوية بكليات التربية: برنامج إعداد معلمي اللغة العربية، واللغة الفرنسية (التعليم الإعداد والثانوي) والعلوم بالمرحلة الابتدائية، ومعايير الطالب/ المعلم بكليات التربية (تخصص العلوم)، المؤشرات التالية:

(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١٠م)

١. يشارك في أنشطة مرتبطة بحقوق الإنسان عبر الحدود الثقافية والجغرافية.
٢. يحترم مبادئ حقوق الإنسان في سائر السلوك (احترام الذات، احترام الآخر، الحقوق الفردية والجماعية، المواطنة، العدالة، المساواة، سيادة القانون، ... إلخ).
٣. يتعرف على حقوق الطفل.
٤. يتعرف على حقوق الإنسان.
٥. يتفهم المشاكل المحلية والدولية في مجال البيئة.
٦. يطالب بحقوقه المشروعة بطريقة متحضرة.
٧. يحترم حقوق الإنسان.
٨. يكون مواطناً مستقلا، وواعياً ومسؤولاً.
٩. يتعرف الطالب المعلم على أهم المبادئ المتضمنة في ميثاق حقوق الإنسان الصادر عن منظمة الأمم المتحدة.
١٠. يبدي الطالب المعلم اهتماماً بالحفاظ على حقوق الآخرين، ومساعدتهم، واحترام التنوع.

١١. يلخص الطالب/ المعلم أهم المبادئ المتضمنة في ميثاق حقوق الإنسان الصادر عن منظمة الأمم المتحدة.
١٢. يمتلك القدرة على التفاعل مع المجتمع، وفهم القضايا والمشكلات في سياقها التاريخي.
١٣. يطبق المتعلم ما تعلمه في حقوق الإنسان، في حياته العامة.
١٤. يدافع الخريج عن حقوقه تجاه نفسه، والآخرين بما يخدم الجوانب المعرفية، والمهارية لمادة التخصص.

برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية:

المملكة العربية السعودية تعمل جاهدة على أن تبقى مستمرة في العمل بالشريعة الإسلامية؛ لأنها تمثل منارة الإسلام، فهي مهبط وحي سيد المرسلين (صلى الله عليه وسلم) وبها المسجد الحرام ومسجد رسوا الله (صلى الله عليه وسلم)، ولأن الشريعة الإسلامية اتخذت ضمانات وإجراءات في مجال حقوق الإنسان على أنها واجبات حتمية محمية بالضمانات التشريعية والتنفيذية، لا على أساس أنها حق طبيعي، لذا تحرص المملكة على أن لا تهبط في هذه الحقوق إلى مستوى التوصيات التي لا ضامن لها، من هنا اعتمدت المملكة برنامجها لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، واهتمت المملكة بإنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٤م، حيث أقرت باعتبارها مؤسسة أهلية تعني بشأء قضايا حقوق الإنسان في مختلف مجالاتها. كما تم إنشاء هيئة حقوق الإنسان باعتبارها جهة رسمية تقوم بالرقابة على الأجهزة الحكومية، والتأكد من تطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان التي وقعت عليها المملكة.

وفي تقييم عام للمراحل التي قطعتها ثقافة حقوق الإنسان، فقد بدأت المملكة بتوقيع أربع اتفاقيات من أصل سبع للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وهي الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٩٩٦م، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عام ١٩٩٧م، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة عام ١٩٩٧م، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ٢٠٠٠م. كما وقعت المملكة، أيضاً، خمس اتفاقيات لمنظمات العمل الدولية الثمانية المهتمة بحقوق الإنسان في مجال العمل؛ إضافة إلى فيها على العديد من المواثيق العربية والدولية، مع إبداء بعض التحفظات المنطقية التي، المملكة في الاتفاقيات لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- يخص الآثار التي أحدثتها هذه التحولات الحقوقية المهمة، كتأسيس المنظمات ؟؟؟، والتوقيع على الاتفاقيات الدولية في ثقافة المجتمع السعودي، فقد بدت واضحة ؟؟؟ نسبة استخدام الألفاظ والمفردات الحقوقية لدى الكتاب والمثقفين السعوديين في مختلف الإعلام، والحوارات الثقافية، وخاصة في المنتديات الأهلية والصحافة، وساهمت في تعريف بقضايا حقوق الإنسان، وتحديد مسؤوليات الأجهزة والمؤسسات الحكومية، والحد من جوازات فيها، كما ساهمت هذه المؤسسات في رقابة مواقع الأجهزة الأمنية كالسجون، ومراكز فيف والترحيل وغيرها، في الإفصاح عن حال هذه المراكز، وحاجتها إلى التحسين بصورة، نظراً لما تحتويه بعضها من أوضاع غير ملائمة، وساعدت هذه المؤسسات الكثير من مواطنين والمقيمين للتبليغ عما يتعرضون له من مشاكل، أو تجاوزات حقوقية.
- صدر التقرير الأول عن حال حقوق الإنسان في المملكة من قبل الجمعية الوطنية لحقوق، الذي تميز بالشفافية والشمولية، واتصال الجمعية بوزارة الخارجية لدفعها باتجاه على العهدين للحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مؤكداً أن إنجاز هذه الخطوة ستكون بمثابة القفزة الحقيقية في ملف حقوق الإنسان في مشكلة، كونهما الآليتين التنفيذيتين لإعلان حقوق الإنسان.

مداخل تضمين مفاهيم حقوق الإنسان وقضاياها في المناهج الدراسية:

تضمين مفاهيم حقوق الإنسان وقضاياها يتم من خلال ثلاثة مداخل، هي:

المدخل الأول: المدخل المستقل: تستقل حقوق الإنسان بمناهج مستقلة تعني بالمواقف، والمعارف، والمهارات والاتجاهات ذات العلاقة بحقوق الإنسان.

المدخل الثاني: المدخل الاندماجي: ينادي أصحاب هذا المدخل أن تتضمن المناهج والمقررات الدراسية قضايا حقوق الإنسان ومفاهيمها، وتدمج فيها بحيث يتمشى مع طبيعة كل تخصص من التخصصات، مع مراعاة الأبعاد التالية عند تضمين حقوق الإنسان في برامج إعداد طلاب الجامعة وهي:

أ- الجانب المهني والكفايات اللازمة للخريج: التي تأخذ في اعتبارها إعداد الخريج لسوق العمل، والتي من شأنها تعليم حقوق الإنسان، لذا ينبغي وقوف الخريج على مفاهيم حقوق الإنسان وقضاياها وفلسفة تعليمها وإستراتيجيات تعليمها وتقويمها.

ب- الجانب التخصصي: وذلك يرتبط بطبيعة كل كلية جامعية وتخصصها على حدة، فمثلا طالب الطب يتناول موضوعات ترتبط بطبيعة مهنة الطبيب، وكذلك المهندس والمعلم ... إلخ.

ج- الجانب الثقافي: يشترك فيه جميع الخريجين لجميع التخصصات، التي تشمل الجانب الديني والتشريعي والقانوني والسياسي والاجتماعي، التي يجب أن يكتسبها الخريج، ويقف عليها لارتباطها بالبعد المحلي، والإقليمي، والعالمي.

المدخل الثالث: مدخل الوحدات الدراسية: أي معالجة موضوعات تتضمن أبعاداً حقوقية.

مفهوم تعليم حقوق الإنسان وأساليب تدريسه:

تعليم حقوق الإنسان يتضمن الإستراتيجيات التدريسية التي تهتم بتطوير المعرفة والمهارات، والقيم المتعلقة بحقوق الإنسان، وزيادة وعي المتعلمين بها لكي تصبح سلوكا فرديا لكل فرد، وفي هذا الصدد أشار إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، ٢٠٠٠، إلى أن تعليم حقوق الإنسان هو في جوهره مشروع عام لتمكين الناس من الإلمام بالمعارف الأساسية اللازمة لتحررهم من كافة صور القمع والاضطهاد، وغرس الشعور بالمسئولية تجاه حقوق الأفراد والمصالح العامة، كما أن ثقافة حقوق الإنسان تشمل مجموعة القيم والنبي الذهنية والسلوكية، والتراث الثقافي، والتقاليد، والأعراف، التي تنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان، كما أكد إعلان القاهرة أيضاً، على أن الهدف الأساسي والجوهري من تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان هو الارتباط بين المعرفة والممارسة (إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، ٢٠٠٠).

فتعليم حقوق الإنسان لا يفهم إلا من زاوية مضمونه النظري، غير أن تعليم حقوق الإنسان لا يمكن أن يختزل في تقديم بسيط لمضمون حقوق الإنسان ضمن مقررات دراسية، كما يفترض في تعليم حقوق الإنسان أن يعني بممارستها فعلياً، معنى ذلك أنه ينبغي أن يوفر تعليم حقوق الإنسان الفرص للشباب كي يطوروا، ويمارسوا المهارات اللازمة لاحترام حقوق الإنسان، واحترام المواطنة من خلال الحياة الجامعية برمتها.

إن تعليم حقوق الإنسان لا يتعلق بتوفير المعارف والمهارات فحسب، وإنما يتعلق أيضاً بغرس المواقف والسلوكيات، التي تسمح للطلاب بالمشاركة في حياة حرة كريمة، بطريقة بناءة، يحترمون بها أنفسهم والآخرين، وينبغي لتعليم حقوق الإنسان بالجامعة أن يوفر، بطبيعة الحال، معلومات عن مضمون المعاهدات والصكوك المهمة لحقوق الإنسان، بداية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الحقوق والمعاهدات ذات العلاقة.

لذا ينبغي أن يتعلم الطلاب حقوق الإنسان، من خلال رؤية معايير ومبادئ حقوقية تنفذ في الواقع العملي، في قاعات المحاضرات، وفي المنزل، وفي الشارع، وداخل المجتمع، ومن جهة أخرى ينبغي على البيئة الجامعية أن تعزز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتفاهم والتسامح والمساواة والصداقة بين جميع الطلاب، واحترام الكرامة الذاتية للطالب وإتاحة الفرصة له للتعبير عن آرائه بحرية من خلال قنوات مشروعة

داخل الجامعة، وكذلك إتاحة الفرصة للطالب، للمشاركة في صنع القرارات بطريقة ديمقراطية، حيث إنه من المفترض في المرحلة الجامعية أن يكون الطالب معداً ومسؤولاً عن اتخاذ قراراته، في كل ما يتعلق بتنظيم شئون حياته الجامعية، وفق أنظمة الجامعة.

وفي هذا الصدد اقترح رشدي طعيمة (٢٠٠٣، ٢٢) أنه من الضروري أن يحتوي برنامج إعداد المعلم، قبل الخدمة، مقرراً لحقوق الإنسان يدرس بالكليات والتخصصات، التي يتخرج منها المعلم، على أن يشتمل المقرر على مواد متنوعة، منها ما هو تاريخي يعني تاريخ التفكير في حقوق الإنسان، ومنها ما هو ديني يبين سبق الإسلام للمواثيق الدولية، ومنها ما هو قانوني يبين أساليب انتهاك حقوق الإنسان وكيفية الدفاع عنها، ومنها ما هو أدبي يعني ببيان حقوق الإنسان في الشعر والنثر، على مر العصور.

يلاحظ أن البعد الحقوقي النظري المتضمن بالمناهج الدراسية في الدول العربية، لا تعلم تطبيق هذه الحقوق في الواقع، ولا كيف تمارس. أي أن المنهج النظري قاصر على إنزال الحقوق التي تدرس على مجموعة القوانين والتشريعات النافذة التي تحكم حياة الطالب باعتباره مواطناً، بحيث يتحسسها واقعاً يعيشه، بل إن هذا المنهج النظري قاصر على فرض تطبيقاته في حدود المؤسسة التعليمية، أي داخل المدرسة نفسها.

كما يلاحظ أن تدريس حقوق الإنسان في الدول العربية في صورته النظرية الحالية، الهدف منه هو رد الضغوط الخارجية التي تتخذ من موضوع حقوق الإنسان نافذة واسعة للنقد والتدخلات الخارجية في شئونها.

وفي هذا السياق تقترح منظمة العفو الدولية (أمنيستي) إقامة ورش عمل، وتدريبات عملية مصممة خصيصاً وفق حالة البلد الحقوقية، وحاجات الإنسان فيها.

فمثلاً: لتعليم الطالب الامتناع عن التميز العنصري، فلا بد أن يؤمن بالمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، وأن يرفض تلقي، أو ممارسة العنف.

فتدريب المتعلم على المشاركة الفعلية، وإعمال العقل والتحليل، فإذا تربى على أسلوب النقاش الحر، وأدب الحوار فيبدي رأيه بدون ريبة، ويتقبل رأي الآخر بارتياح، ويحسن الإنصات، بذلك يكون قد تعدل سلوكه في هذا الشأن.

استراتيجيات تعليم حقوق الإنسان:

ثمة ملاحظة مهمة في تعليم الطلاب حقوق الإنسان، أنه لا يستهدف تزويدهم بكميات من المعلومات والمعارف، وتلقينهم بعض البراهين التي يستخدمونها في الدفاع عن الحقوق التي يتمكنون من أن يمتلكوها، والحماسة والاندفاع التلقائي نحو المحافظة على تلك الحقوق وصيانتها، وردع أولئك المعتدين عليها فحسب، لكن الذي يمثل تحدياً حقيقياً لنا جميعاً هو أن تمزج بين تعليم حقوق الإنسان وممارستها، على نحو عملي (حسين موسى، ٢٠٠٩، ٢٠٧) لذا فعلى الأنظمة التعليمية أن تجعل من نفسها بيئات طبيعية وتمثيلية لما تعلمه وتدعو إليه، وعليها أن تتقبل وتشجع النقد البناء الملتزم بالحقيقة، وتشجع على طرح وجهات النظر المختلفة في كل ما يحتمل الاجتهاد، وتنوع الآراء والاتجاهات، وأن تهتم بتطبيق القانون، ونشر العدل، وضمان الحرية المشروعة لجميع العلاقات السائدة فيها.

فيما يلي بعض الإجراءات التي ينبغي مراعاتها، وتنفيذها، لإحداث تغيير في مجال تعليم حقوق الإنسان:

- أن تتضمن إستراتيجيات تعليم حقوق الإنسان على ترسيخ المفاهيم حول بعض الحقوق العامة، التي ينبغي أن تنهض بها الحكومات، كالحق في تعليم ملائم للأبناء، والحق في علاج صحي، والحق في العيش في بيئة صحية، والحق في الأمن ... إلخ.
- تأهيل كوادر ذات خبرة عالية ليقوموا بدورهم في نشر المعارف المتعلقة بحقوق الإنسان.
- التأكيد على ممارسة قيم حقوق الإنسان داخل الجامعة بصورة عملية، من خلال تفاعل أعضاء هيئة التدريس مع الطلاب، وإدارة الجامعة، وأولياء أمور الطلاب.
- إنشاء جماعات تهتم بحقوق الإنسان داخل الجامعة.

- تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام التكنولوجيا الحديثة في تدريس مفاهيم حقوق الإنسان بما يسهم في تنمية الوعي لديهم.
- توضيح تعاليم الإسلام بما يخص مشكلات حقوق الإنسان وقضاياها، لإحداث تغيرات على المستوى الفكري والثقافي والاجتماعي، وصولاً لمجتمع يسوده العدل.
- توضيح، بل التأكيد على الرؤية الإسلامية للحياة الاجتماعية، التي تبنى على البر، والتضحية، والتعاون، والتسامح، والتجاوز عن الأخطاء، والعفو عند المقدرة، وذلك لما قد يسود في الحياة العامة من ظلم وجور، قال تعالى: (قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ) (سجدة مستحبة) {سورة ص، ٢٤}.
- زيادة وعي معلمي المدارس في جميع المراحل التعليمية بمسائل حقوق الإنسان، وأن تتضح في سلوكياتهم مع المتعلمين، من خلال احترامهم للطلاب، والالتزام بالعدل، والمساواة بينهم.
- نشر روح التسامح والسلام وحب الآخرين بين جميع أفراد المجتمع.
- إن الأساس الحقيقي للتقدم في مجال حقوق الإنسان هو تعامل المسلمين مع بعضهم البعض على أساس المساواة فيما بينهم، بعيداً عن الوزن، أو العرق، أو الطائفة، أو القبلية، أو الوظيفة، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) {٤٩/ ١٣} (الحجرات، ١٣).

برامج وتجارب تعليم حقوق الإنسان:

١- قدمت فيلسيا (٢٠٠٢، ١٩) رئيسه جمعية تعليم حقوق الإنسان، ثلاثة نماذج لبرامج تعليم حقوق الإنسان هي:

النموذج الأول: يركز على قيم حقوق الإنسان، والوعي بها، يقدم إلى جميع المتعلمين من خلال المناهج الدراسية التي يتعلمونها، وتعني بالتعريف بتاريخ حقوق الإنسان، وأساليب ممارستها، وآليات الدفاع عنها، ومجالات الاهتمام بها، على المستوى العالمي.

النموذج الثاني: يركز على المحاسبة، فهو يركز على المسئولية المهنية التي تتعلق بحماية حقوق الإنسان من كافة أشكال الانتهاك، ويتطلب ذلك أن يفهم المتعلمون قوانين حقوق الإنسان، والتعرف على آليات حمايتها، وتملك مهارات تكوين جماعات لضمان ممارسة هذه الحقوق، ويشمل هذا النموذج برامج تقدم لتزويد المتعلمين بالمحتوى العلمي المتخصص حول حقوق الإنسان، ومهارات يتم التدريب عليها، يقدم على سبيل المثال لطلاب كلية العلوم الإدارية والإنسانية.

النموذج الثالث: نموذج التحول الاجتماعي، يعني هذا النموذج بالجمع بين هدفي النموذجين السابقين في تنمية وعي الأفراد بحقوق الإنسان، كما أكد عليه النموذج الأول، ودعم قدرة الأفراد في حماية حقوق الإنسان، ومواجهة انتهاكاتها، الأمر الذي يعني به النموذج الثاني. يستهدف هذا النموذج قطاعات مختلفة من الأفراد، لديهم خبرات سلبية مع حقوق الإنسان مثل (معسكر اللاجئين وضحايا الاستبداد في بعض الدول).

٢- تجربة نانسي فلاوزر (٢٠٠٠): قدمت تصوراً لتعليم حقوق الإنسان لفئات مختلفة من المتعلمين، تضمنه دليل لتعليم اللغة المشتركة لحقوق الإنسان، وتوعية المعلمين أهم مبادئها ومنها المساواة والكرامة الإنسانية، وتقبل المسئولية الشخصية، اشتمل الدليل على التعريف بمبادئ وطرق تعلم حقوق الإنسان ومناهج البحث في حقوق الإنسان، ومصادر تعليمها ومواقعها على الإنترنت، وخطط تعليم حقوق الإنسان، وأساليب تقييم برامجها، وأهم المراكز والمنظمات المعنية بتعليمها.

٣- دليل منظمة العفو الدولية (اليونيسيف): هدف الدليل هو مساعدة المعلمين على تعليم حقوق الإنسان، من خلال دمجها بالمناهج الدراسية، صمم هذا الدليل ليكون بمثابة مقدمة أساسية في تعليم حقوق الانسان، ويتضمن أنشطة تتعلق بمراحل عمرية معينة للأطفال، كما يتضمن إرشادات بشأن الأساليب المنهجية، ويقدم المساعدة لمن يريد التعمق في هذا الموضوع، ويؤكد المنهج المتبع في الدليل على الجانب العملي، أكثر مما يؤكد على الجانب النظري (منظمة العفو الدولية، دليل تعليم حقوق الإنسان، ٢٠١١).

أدوات البحث:

أولاً: تحديد قائمة بحقوق الإنسان، الواجب إكسابها لطلاب جامعة الجوف وطالباتها:

رجع الباحثان إلى دراسات: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ٢٠١٠، سونيا قزامل، ٢٠٠٩، Ledbetter, Pat (2002)، حسين موسى، ٢٠٠٩، سعود الزهراني، عبد الله الفهد، ٢٠٠٦، عادل الشاذلي، ١٩٩٨.

١- الهدف من بناء القائمة:

يتمثل الهدف من بناء قائمة حقوق الإنسان من منظور إسلامي، التي ينبغي إكسابها لطلاب جامعة الجوف وطالباتها، ومن ثم تلك الحقوق التي ينبغي توافرها في محتوى منهج إعداد طلاب جامعة الجوف وطالباتها، ومن ثم إعداد تصور مقترح لتضمين تلك الحقوق في مقررات إعداد الطلاب بكليات جامعة الجوف.

٢- مصادر اشتقاق قائمة حقوق الإنسان المقترحة (من منظور إسلامي):

نظراً لعدم وجود قائمة بحقوق الإنسان، التي ينبغي إكسابها لطلاب جامعة الجوف وطالباتها من منظور إسلامي، كان لزاماً إعداد قائمة بالرجوع إلى المصادر الآتية:

أ- البحوث والدراسات التي أجريت في هذا المجال.

ب- مراجعة بعض الكتابات المتخصصة، والمراجع في مجال حقوق الإنسان، بصفة عامة.

ج- الدوريات والمجلات المتعلقة بحقوق الإنسان.

د- دراسة محتوى بعض الاتفاقيات المحلية والعالمية، المتعلقة بشأن حقوق الإنسان، بصفة عامة وآراء الخبرات المتخصصين في المجال.

٣- ضبط القائمة:

تم عرض القائمة في صورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة الخبراء المتخصصين، (ملحق ١) للإفادة من خبراتهم في مراجعة الصياغة اللغوية، والدقة العلمية، وإجراء التعديلات في ضوء مقترحاتهم وآرائهم؟

تم إجراء التعديلات المقترحة، وتكونت قائمة مفاهيم حقوق الإنسان وقضاياها المقترحة، في صورتها النهائية، طبقاً لما هو موضح الجدول التالي:

جدول (١)

مواصفات قائمة حقوق الإنسان المقترحة للطلاب والطالبات

الحق	عدد الحقوق الفرعية للطلاب	عدد الحقوق الفرعية للطالبات
الحقوق الأساسية	٩	٩
الحقوق السياسية والفكرية	١٤	١٥
الحقوق الاجتماعية والثقافية	١٠	١٥
الحقوق الاقتصادية	٤	٤

الحق	عدد الحقوق الفرعية للطلاب	عدد الحقوق الفرعية للطالبات
الحقوق البيئية	٥	٥
حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة	١	١
الحقوق الرقمية	٥	٥
مجموع	٤٨	٥٤

يتضح من الجدول (١) أن عدد الحقوق الأساسية للطلاب والطالبات (٧) حقوق، وعدد الحقوق الفرعية للطلاب (٤٨) حقاً، وعدد الحقوق الفرعية للطالبات (٥٤) حقاً، تساوي الطلاب والطالبات في جميع الحقوق الفرعية المقترحة فيما عدا:

- الحقوق السياسية والفكرية: تميزت الطالبات بحق التقاضي.
- الحقوق الاجتماعية والثقافية: تميزت الطالبات بالحقوق: حق قيادة السيارة، الحق في ممارسة الأنشطة الرياضية، حق الإناث في صالات رياضية، حق النفقة في الإسلام، حقوق الأمومة والطفولة والحضانة.

ومن خلال العرض السابق، يكون قد تمت الإجابة عن **السؤالين الأول والثاني للدراسة الحالية،** حيث تم تحديد قائمة حقوق الإنسان الخاصة بالطلاب وقائمة حقوق الإنسان الخاصة بالطالبات، القائمة في صورتها النهائية ملحق رقم (٢)، بهدف الاستفادة منها في إعداد التصور المقترح النهائي لتدريسها لدى طلاب الجامعة.

بناء الاختبار التحصيلي المعرفي:

الهدف من الاختبار المعرفي:

يهدف الاختبار المعرفي إلى قياس المستوى المعرفي للطلاب والطالبات (عينة البحث) لبعض مفاهيم وقضايا حقوق الإنسان.

صياغة مفردات الاختبار:

تم صياغة مفردات الاختبار على نمط الصواب والخطأ والاختيار من متعدد والمقال.

صدق الاختبار:

تم عرض الاختبار في صورته الأولية على الأساتذة محكمي البحث المتخصصين في المناهج، وطرق التدريس، والقياس والتقويم، والدراسات الإسلامية والقرآنية، بوضع الحق وما يقيسه من مفردات اختبارية تتضمن (صواب وخطأ – اختيار من متعدد – مقاليه)، وذلك للتحقق من صدق المحتوى لمفردات الاختبار، ومدى سلامة المفردات والبدائل اللغوية، والعلمية ووضوح الصياغة، ومدى ارتباطها بموضوع الحق الذي تقيسه، ومدى وضوح تعليمات الاختبار، وتم مراعاة إجراء التعديلات المقترحة، في ضوء مقترحات الأساتذة المحكمين وآرائهم.

التجريب الاستطلاعي للاختبار:

تم تطبيق الاختبار في صورته الأولية على عينة من الطلاب الخريجين، بالمستوى الثامن، بكلية التربية بنين بسكاكا، وعددهم (٣٠) طالباً في بداية الفصل الدراسي الأول، للعام الجامعي ١٤٣٢/ ١٤٣٣هـ.

ثبات الاختبار:

تم حساب ثبات الاختبار، باستخدام معادلة ريتشارد سون المعدلة (٢١).

معامل ثبات الاختبار = ٠,٨٧

زمن الاختبار:

تم حساب متوسط زمن تطبيق الاختبار، والانتهاء من الإجابة عن جميع مفرداته، لجميع الطلاب (عينة البحث) فكان الزمن = ٤٥ دقيقة.

الدرجة الكلية للاختبار:

أعطى درجة واحدة لكل مفردة من مفردات الصواب والخطأ والمقال، ودرجتان لمفردة الاختيار من متعدد.

الدرجة الكلية للاختبار = ٣٣+ ٦٦ +١١ = ١١٠ درجة.

الصورة النهائية للاختبار المعرفي:

تحددت مواصفات اختبار التحصيل المعرفي كما بالجدول التالي:

جدول (٢)

مواصفات الاختبار المعرفي

الحق	أرقام مفردات الصواب والخطأ	أرقام مفردات الاختيار من متعدد	أرقام مفردات المقال	مجموع مفردات الاختبار ككل
حق الحياة (الملبس – المطعم – المشرب)	١ – ٣ – ٥	١-١٢- ٢٥	١	٧
حق المشاركة السياسية، ورقابة السلطة	٢ -٤- ٦	٢ -٦- ٢٦	٢	٧
حق التعليم والتربية	٧ -٨- ١١	٤- ١٧ -٢٤	٤	٧
حقوق الزوج والزوجة	١٤ -١٥- ٢٥	٧ – ٩-٣٢	٦	٧
حقوق الوالدين – الأبناء – الأقارب	١٠ -٢٢- ٣٣	١١ – ٢٢- ٣٣	١٠	٧
حق حرية التفكير، والتعبير عن الرأي، والاعتقاد	٩- ١٢ -١٦	١٩ – ٢٧- ٢٩	٣	٧
حق العمل	١٣- ١٩- ٣١	٣ – ٥- ٣٠	٨	٧
حقوق الأمومة، والطفولة، والحضانة، والنفقة	١٧- ١٨- ٢٠	١٣- ١٦ -١٨	١١	٧
حق التملك	٢٣- ٢٤ -٢٧	١٤- ١٥ -٢٣	٥	٧
حق التمتع بالعدل، والمساواة، والتكافل الاجتماعي (الجنس – اللون الثورة – العبد والسيد)	٢١- ٢٦- ٢٩	٢٠- ٢١ -٢٨	٧	٧
حق الإنسان في المحافظة على البيئة	٢٨- ٣٠ -٣٢	٨ -١٠ ٣١	٩	٧
مجموع	٣٣	٣٣	١١	٧٧

الصورة النهائية للاختبار المعرفي ملحق (٣).

عينة البحث الأساسية:

تكونت عينة الدراسة من الطلاب والطالبات، بدءاً من المستوى الخامس، حتى الثامن (وذلك لعدم وجود خريجين في معظم كليات الجامعة)، بالفصل الدراسي الأول، للعام الجامعي ١٤٣٢/ ١٤٣٣ هـ، كما يلي:

جدول (٣)

عينة الدراسات الأساسية من الطلاب والطالبات

الكلية العينة	التربية بنين بسكاكا	التربية بالقريات	العلوم بسكاكا	العلوم الإدارية والإنسانية بسكاكا	العلوم والآداب بالقريات	مجموع
طلاب	٥٠	–	٣٠	٣٠	٥٠	١٦٠
طالبات	–	٥٠	–	–	–	٥٠
مجموع	٥٠	٥٠	٣٥	٣٠	٥٠	٢١٠

نتائج البحث وتفسيرها:

أولاً: الإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة، ونصه:

ما مدى تحصيل طلاب جامعة الجوف لبعض مفاهيم حقوق الإنسان، من المنظور الإسلامي، المقترحة؟

واختبار حصة الفرض الأول ونصه: "مستوى تحصيل طلاب جامعة الجوف لبعض مفاهيم حقوق الإنسان، من منظور إسلامي، يقل عن مستوى التمكن، أو حد الكفاية المطلوب وهو ٧٥%.

للإجابة عن السؤال الثالث تم تطبيق الاختبار التحصيلي المعرفي المعد لهذا الغرض، وتمت معالجة النتائج إحصائيا:

جدول (٤)

متوسطات درجات الطلاب عينة البحث

الكلية	عدد الطلاب	المتوسط	نسبة المتوسط من الدرجة الكلية	الدرجة الكلية	حد الكفاية
كلية التربية بنين سكاكا	٥٠	٥٠,٤	%٤٦,٥	١٠٩	%٧٥
كلية العلوم بنين	٣٠	٥٩,٧٦	%٥٤,٨	١٠٩	%٧٥
كلية العلوم الإدارية والإنسانية بنين	٣٠	٥٨,٤	%٥٣,٥	١٠٩	%٧٥
كلية العلوم والآداب القريات	٥٠	٥٩,٨	٥٤,٨	١٠٩	%٧٥
مجموع	١٦٠	٥٧,٣٧	%٥٢,٦٣	١٠٩	%٧٥

تشير النتائج بالجدول (٤) إلى أن المتوسط العام لأفراد العينة ككل (٥٧,٣٧) نسبته من الدرجة الكلية: ٥٢,٦٣%، أي أن المستوى المعرفي للطلاب عينة البحث في مجال حقوق الإنسان متدن جدا، فهو يبتعد كثيراً عن حد الكفاية وهو ٧٥% من الدرجة الكلية، بينما متوسط طلاب كلية التربية تخصص التربية الخاصة بنين (٥٠,٤) نسبته من المتوسط العام (٤٦,٥%)، ومتوسط طلاب كلية العلوم بنين تخصص الكيمياء (٥٩,٧٦) نسبته من المتوسط العام (٥٤,٨%)، ومتوسط طلاب كلية العلوم الإدارية والإنسانية بنين تخصص المحاسبة (٥٨,٤)، نسبته من المتوسط العام (٥٣,٥%)، ومتوسط طلاب كلية العلوم والآداب بنين بالقريات (٥٩,٨) نسبته من المتوسط العام (٥٤,٨%)، أي أن جميع أفراد العينة لم يصلوا إلى مستوى التمكن المحدد وهو (٧٥%).

يتضح من الجدول (٤) أن امتلاك الطلاب لحقوق الإنسان أقل من حد الكفاية (٧٥%)، أي أن جميع الأبعاد ذات دلالة لصالح حد الكفاية الذي تم تحديده، وكذلك الاختبار ككل أقل من حد الكفاية، مما يدل على أن المستوى المعرفي لدى الطلاب، بحقوق الإنسان (موضوع القياس) أقل بكثير من المستوى المطلوب.

كما أن النسبة المئوية لجميع الحقوق تتراوح بين (٥,٤٦)، وبين (٥٤,٨) وهي أقل بكثير من حد الكفاية (٧٥%). (أجريت أبحاث عدة تناولت تحديد حد الكفاية المعرفية (٧٥%) منها دراسة: محمد صقر (٢٠١٠)، وئام العاشق، وعلى القصبي، وسليمان الخوجة (٢٠٠٨)، نجاة بوقس (٢٠٠٤)، مارجريت سميث Margaret Smith, 1992 ونستين Weinstein, 1992، سليمان الشهري (٢٠٠٠).

وبذلك يتم قبول الفرض الأول من فروض البحث.

تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه نتائج دراسات: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ٢٠١٠، عبد الرؤوف الفقي ونادية إمبابي، ٢٠٠٩، مصطفى إبراهيم، ٢٠٠٤، سامي نصار وفهد الرويشد، ٢٠٠٤، علي وطفة وسعد الشريع، ١٩٩٩، يحي نجم، ١٩٩٦، حسين موسى، ٢٠٠٩.

التفسير: يعزو الباحثان هذه النتائج إلى غياب مفهوم حقوق الإنسان عن المقررات الجامعية بجامعة الجوف، كما أن دراسات الطلاب في المراحل الدراسية السابقة لم تكسبهم مفاهيم حقوق الإنسان لاعتماده في التدريس على الجانب النظري دون الاهتمام بربطها بالواقع المعاش.

السؤال الرابع ونصه: ما مدى تحصيل طالبات جامعة الجوف لمفاهيم حقوق الإنسان المقترحة من المنظور الإسلامي.

والتحقق من صحة الفرض الثاني، ونصه: "مستوى تحصيل طالبات جامعة الجوف لبعض مفاهيم حقوق الإنسان من منظور إسلامي يقل عن مستوى التمكن، أو حد الكفاية المطلوب وهو ٧٥%.

للإجابة عن السؤال الرابع، تم تطبيق الاختبار التحصيلي المعرفي المعد لهذا الغرض، وتمت معالجة النتائج إحصائيا:

جدول (٥)

متوسطات درجات الطالبات عينة البحث

الكلية	عدد الطالبات	المتوسطة	نسبة المتوسط من الدرجة الكلية	الدرجة الكلية	حد الكفاية
كلية التربية بالقريات	٥٠	٦٠,٩	%٥٥,٨	١٠٩	%٧٥

تشير النتائج بالجدول (٥) إلى أن المتوسط العام لأفراد طالبات كلية التربية بنات بالقريات (٦٠,٩) نسبته من الدرجة الكلية (٥٥,٨%، أي أن المستوى المعرفي بحقوق الإنسان لدى الطالبات عينة البحث متدن جداً، فهو يبتعد كثيراً عن حد الكفاية وهو ٧٥% من الدرجة الكلية.

يتضح من الجدول (٥) أن المستوى المعرفي لحقوق الإنسان لدى الطالبات أقل من حد الكفاية (٧٥%)، إذ أن جميع الحقوق ذات دلالة لصالح حد الكفاية الذي تم تحديده، وكذلك الاختبار ككل أقل من حد الكفاية، مما يدل على أن المستوى المعرفي لدى الطالبات، عينة البحث بحقوق الإنسان (موضوع القياس) أقل بكثير من المستوى المطلوب.

وبذلك يتم قبول فرض البحث الثاني.

تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه نتائج دراسات: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ٢٠١٠، عبد الرؤوف الفقي ونادية إمبابي، ٢٠٠٩، مصطفى إبراهيم، ٢٠٠٤، سامي نصار وفهد الرويشد، ٢٠٠٤، على وطفة وسعد الشريع، ١٩٩٩، يحي نجم، ١٩٩٦، حسين موسى، ٢٠٠٩.

تفسير النتائج: يعزو الباحثان هذه النتائج إلى غياب مفهوم حقوق الإنسان عن المقررات الجامعية بجامعة الجوف، كما أن دراسات الطلاب في المراحل الدراسية السابقة لم تكسبهم مفاهيم حقوق الإنسان، للاعتماد في التدريس على الجانب النظري دون الاهتمام بربطها بالجانب السلوكي التطبيقي، والقضايا المعيشية.

للإجابة عن السؤال الخامس: هل يختلف المستوى المعرفي لكل حق من حقوق الإنسان لدى طلاب جامعة الجوف، باختلاف النوع (طالب/ طالبة)؟

وللتحقق من صحة الفرض الثالث، ونصه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) في المستوى المعرفي بحقوق الإنسان (موضوع القياس) لدى الطلاب بجامعة الجوف يعزى إلى النوع (طالب/ طالبة).

لاختبار صحة الفرض تم تطبيق الاختبار التحصيلي المعرفي المعد لهذا الغرض، وتم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة (ت)، بين درجات الطلاب والطالبات.

جدول رقم (٦)

المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) ومستوى الدلالة الإحصائية بين الطلاب والطالبات في المستوى المعرفي بمفاهيم حقوق الإنسان

الحق	العينة	المتوسط الحسابي	الانحرافي المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة (٠,٠٥)
حق الحياة (الملبس – المعطم – المشرب)	طالب	٣٣,٥٧	٩,٥٢	١,٣٦٩	غير دال إحصائيا
	طالبة	٣٤,٢٩	١٠,٥٦		
حق المشاركة السياسية، ورقابة السلطة	طالب	٢٦,٧١	٩,٤٦	٠,٨٩١	غير دال إحصائيا
	طالبة	٢٧,١٤	٨,٦٩		
حق التعليم والتربية	طالب	٢٧,٨٦	١٤,١٩	٢,١٠٠	غير دال إحصائيا
	طالبة	٣٣,٤٣	١١,٨٢		
حقوق الزوج والزوجة	طالب	٣٣,١٤	١٣,٩٤	١,٠٨٢	غير دال إحصائيا
	طالبة	٣٤,٢٩	١٤,٢٦		
حقوق الوالدين – الأبناء – الأقارب	طالب	٢٧,٧١	١٠,٠١	١,٥٢٨	غير دال إحصائيا
	طالبة	٢٨,٧١	٩,٩٩		
حق حرية التفكير، والتعبير عن الرأي، والاعتقاد	طالب	٣١,٤٣	١٢,٥٣	٠,٥٢٦	غير دال إحصائيا
	طالبة	٣٢,١٤	١٢,٥٧		
حق العمل	طالب	٣٤,٢٩	١٤,٣٨	٠,١٧٤	غير دال إحصائيا
	طالبة	٣٤,٠٠	١٤,٨٨		
حقوق الأمومة، والطفولة، والحضانة، والنفقة	طالب	٢٥,٢٩	١٢,٠٠	٠,٩٦٣	غير دال إحصائيا
	طالبة	٢٨,٥٧	١١,١٣		
حق التمسك	طالب	٢٠,٧١	٦,٨٧	١,٩٧٢	غير دال إحصائيا
	طالبة	٢٤,٢٩	١١,٠٤		

الحق	العينة	المتوسط الحسابي	الانحرافي المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة (٠,٠٥)
حق التمتع بالعدل، والمساواة، والتكافل الاجتماعي	طالب	٣٤,٧١	١٤,٠٨	٠,٣٤١	غير دال إحصائيا
	طالبة	٣٥,٠٠	١٤,٣١		
حق الإنسان في المحافظة على البيئة	طالب	٣٤,٥٧	١٤,٢٧	٠,٦٧٩	غير دال إحصائيا
	طالبة	٣٥,١٤	١٣,٨٧		
الاختبار ككل	طالب	٢١٥,٠٩	٣٣,٣٩	٢,٥٠٢	غير دال إحصائيا
	طالبة	٢٢٢,٦٣٦	٢٨,١٦١		

يتضح من الجدول رقم (٦) أن قيم (ت) بين طلاب وطالبات جامعة الجوف (عينة البحث) لجميع حقوق الإنسان موضوع القياس كما يلي:

١. حق الحياة (الملبس – المطعم – المشرب): قيمة (ت)) (١,٠٨٢) وهي غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
٢. حق المشاركة السياسية ورقابة السلطة: قيمت (ت) (٠,٨٩١) وهي غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
٣. حق التعليم والتربية : قيمة (ت) (٢,١٠٠) وهي غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
٤. حقوق الزوج والزوجة: قيمة (ت) (١,٣٦٩) وهي غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
٥. حقوق الوالدين – الأبناء – الأقارب: قيمة (ت) غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
٦. حق حرية التفكير والتعبير عن الرأي والاعتقاد وهي غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
٧. حق العمل: قيمة (ت) غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥).
٨. حقوق الأمومة والطفولة والحضانة والنفقة: قيمة (ت) غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
٩. حق التملك: قيمة (ت) غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
١٠. حق التمتع بالعدل والمساواة والتكافل الاجتماعي: قيمة (ت) غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).
١١. حق الإنسان في المحافظة على البيئة: قيمة (ت) غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥).
١٢. الاختبار ككل: قيمة (ت) غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥).

تشير النتائج إلى وجود فروق بين المتوسطات لصالح الطالبات، إلا أنها غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠٥).

وبذلك يتم قبول الفرض الثالث من فروض البحث.

التفسير: يفسر الباحثان هذه النتائج إلى غياب مفهوم حقوق الإنسان عن المقررات الجامعية بجامعة الجوف، كما أن دراسات الطلاب في المراحل الدراسية السابقة لم تكسبهم مفاهيم حقوق الإنسان لاعتماده في التدريس على الجانب النظري دون الاهتمام بربطها بالواقع المعاش.

للإجابة عن السؤال السادس، ونصه: ما التصور المقترح لتضمين مفاهيم حقوق الإنسان من منظور إسلامي في برامج إعداد طلاب جامعة الجوف وطالباتها، بصفة عامة؟

أولاً: تحديد الأبعاد الرئيسية للتصور المقترح:

نظراً لأن التصور المقترح قد تم وضعه في ضوء قائمة حقوق الإنسان المقترحة النهائية لذا فقد اتخذ الباحثان المكونات الرئيسية للقائمة باعتبارها جوانب رئيسية للتصور المقترح، وهي:

- الحقوق الأساسية.
- الحقوق السياسية والفكرية.
- الحقوق الاجتماعية والثقافية.
- الحقوق الاقتصادية.
- الحقوق البيئية.
- حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.
- الحقوق الرقمية.

ثانياً: العناصر الأساسية للتصور المقترح:

تضمن التصور المقترح العناصر التالية:

أ- **الإطار النظري:** يتناول

- التشريع الإسلامي تجاه حقوق الإنسان.
- تنمية المفاهيم الخاصة بالحقوق بين الأفراد والجامعات والشعوب.
- دور الدولة تجاه حقوق الإنسان.
- دور الجامعة كمؤسسة من مؤسسات المجتمع تجاه حقوق الإنسان.
- دراسة بعض المشكلات الاجتماعية الخاصة بحقوق الإنسان، ومواقف الطلاب والطالبات تجاهها.
- دراسة شخصيات إسلامية قدمت إسهامات في مجالات الحياة المختلفة، فيما يتصل بحقوق الإنسان.

ب- إستراتيجيات التدريس:

نظراً لأن معرفة الطلاب والطالبات بحقوق الإنسان يتطلب إكسابهم سلوكيات مرغوباً فيها، لذا يجب استخدام إستراتيجيات تدريس مختلفة غير الطرق التقليدية التي تركز على التلقين بما يتلاءم مع أهداف التصور المقترح، والتركيز على الاهتمام بالمواقف، التي من خلالها يحدث تعديل السلوك المرغوب، فيه ومعرفة فئات الحقوق المختلفة، ودور كل من الطالب/ الطالبة والأسرة والجامعة والبيئة التي يعيش فيها، ووضع الطلاب في احتكاك مباشر مع واضعي القرارات السياسية وغيرها، لتحقيق الخبرة المباشرة والاكتساب السريع للمعرفة ذات العلاقة بحقوق الإنسان، ومن الإستراتيجيات التدريسية الملائمة ما يلي:

١. التعلم التعاوني: يتم تقسيم الطلاب إلى مجموعات متعاونة يتراوح عددها من (٤- ٨).
٢. العصف الذهني: يتم تحديد القضية أولاً، ثم عرض السؤال، ثم كتابة الأفكار كاملة ثم يوضح صاحب كل رأي رأيه، ثم استعراض المقترحات وإبداء التعليقات.
٣. دراسة الحالة.
٤. التعلم الذاتي.
٥. المناقشة والحوار والمناظرة: لما لها من زيادة ثقة الطالب في ذاته وزيادة قدرته على الفهم وتنمية العديد من المهارات الاجتماعية.

٦. حل المشكلات: حيث يقوم الطالب فيها بدور إيجابي.
٧. لعب الأدوار: التي تمكن الطلاب من زيادة فرص التعبير عن ذاتهم، وإكسابهم الكثير من الفهم، والاتجاهات، وتقبل آراء الآخرين، وحسن التصرف، وتعديل سلوكهم، وإجراء تمثيليات تعرض محاكمات صورية.
٨. مهارات اتخاذ القرار.
٩. المشروعات البحثية.
١٠. الزيارات الميدانية والرحلات.
١١. الأسلوب القصصي.
١٢. استخدام الإنترنت: للتعرف على القضايا العديدة في كافة المجتمعات الإسلامية والغربية، التي تعتبر بعيدة عن تجربة الطالب الشخصية، أو المعاصرة لحياته، ومن ثم وضع الضوابط تجاهها.
١٣. تدريب الطلاب على ممارسة حقوقهم كالقيادة والتحليل والنقد ... إلخ.

ج–الأنشطة والوسائل التعليمية:

ينبغي الاهتمام بالأنشطة والوسائل التعليمية المختلفة، التي يحدث من خلالها تعديل سلوكيات الطلاب، وإكسابهم مفاهيم ومعلومات، وقيم واتجاهات إيجابية مرغوباً فيها، ومهارات تمكن من زيادة تكيفهم مع البيئة، والمحافظة عليها، وتقوية انتمائهم إليها، ومن بين تلك الأنشطة، وليس الحصر ما يلي:

١. مشاركة الطلاب في الأعمال الجماعية، والعمل على تماسك الجماعة.
٢. إتاحة الفرصة لأنماط الاتصال المختلفة من خلال إتاحة الجو المناسب لاتصال الطلاب ببعضهم.
٣. خلق فرص التعاون، والممارسات التعاونية، وتبادل الآراء بين الطلاب.
٤. إتاحة الفرصة للطلاب في التعبير الحر عن هويتهم، وممارستهم للأنشطة المحببة إلى أنفسهم.
٥. قيام الطلاب بزيارة مؤسسات المجتمع ذات العلاقة بحقوق الإنسان، مثل دور الرعاية والمستشفيات.
٦. قيام الطلاب برحلات وزيارات، تنمي من خلالها القدرة على احترام تقاليد المجتمع السعودي وقيمه.
٧. مشاهدة الأفلام التي تصور الرعاية البديلة لغير ذوي الأسر.
٨. إعطاء الفرصة للطلاب بالقيام بممارسات، يتم من خلال تنمية الانتماء، إلى البيئة، والحفاظ عليها.
٩. تدريب الطلاب على كتابة موضوعات ومقالات وقصائد شعرية، توضح رأيهم، وتحترم فيها أفكارهم ومشاعرهم.
١٠. تكليف الطلاب بأعمال تخدم البيئة الجامعة، والبيئة المحلية خارج الجامعة، كأعمال التشجير، وتجميل الميادين، والاهتمام بالنظافة، والحد من سبل التلوث.
١١. مشاركة الطلاب في الاحتفال باليوم الوطني.
١٢. كتابة بحوث وتقارير ومقالات، وعمل جداول ومجلات حائط، مرتبطة بحقوق الإنسان.
١٣. الاطلاع على مواقع الإنترنت الخاصة بالموضوعات المرتبطة بحقوق الإنسان.
١٤. تصميم موقع خاص على الشبكة العنكبوتية يدعو لقبول الآخر، والتعايش معه.
١٥. تجميع الصور والرسوم، والآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، المرتبطة بموضوع حقوق الإنسان.
١٦. الرسوم التوضيحية، واللوحات التنظيمية.
١٧. صور ومواقف من الحياة اليومية.
١٨. من المثال الشعبية السعودية.
١٩. تدعيم المقررات بأفلام تعليمية، وأقراص مدمجة بمادة علمية، تخدم المقرر.
٢٠. ربط المقررات بالقضايا الحقوقية بالواقع المعاش.

٢١. حوار بين رجل الشرطة، ورجل القضاء، ورجل المرور.

د– التقويم:

إكساب الطلاب لحقوق الإنسان المختلفة يتطلب جانباً معرفياً، وجانباً عملياً سلوكياً ينعكس على سلوك الطلاب، لذا فقد حرص الباحثان على أن تتسع عملية التقويم لتشمل إلى جانب التحصيل المعرفي الجوانب الخاصة العملية التي تعكس آراء الطلاب المختلفة وسلوكياتهم، وأن يتم الاعتماد على التقويم المستمر (قبلي – بعدي – ختامي).

محتوى مقرر حقوق الإنسان المقترح:

ينبغي أن يتضمن محتوى المقرر جانبين أساسيين، هما:

أ- الجانب الأول: عام يدرس لجميع الطلاب والطالبات، بمختلف كليات الجامعة.

ب- الجانب الثاني: خاص يدرس لطلاب الجامعة وطالباتها، وفق تخصص كل كلية

جدول (٧)

محتوى مقرر حقوق الإنسان المقترح

م	موضوعات المقرر
	أولا: الجانب العام: يشمل
١.	مفهوم حقوق الإنسان: مفهوم الحق لغة واصطلاحا – مفهوم الإنسان لغة واصطلاحا.
٢.	مفهوم حقوق الإنسان من منظور إسلامي.
٣.	مفهوم حقوق الإنسان في القوانين الوضعية.
٤.	أسس ومبادئ حقوق الإنسان في المجتمع المسلم.
٥.	فلسفة تعليم حقوق الإنسان.
٦.	تصنيف حقوق الإنسان.
٧.	خصائص حقوق الإنسان في الإسلام.
٨.	مميزات حقوق الإنسان في الإسلام.
٩.	نظريات حقوق الإنسان في الإسلام.
١٠.	ثقافة حقوق الإنسان.
١١.	مكانة الحقوق في الإسلام.
١٢	مكانة الانسان في المجتمع المسلم
١٣	وضع المرأة قبل الإسلام وبعده.
١٤	الرد على شبهات حقوق المرأة في الإسلام.
١٥.	عرض نماذج مختلفة لقضايا حقوق الإنسان على المستوى المحلي والدولي.
١٦.	أساليب انتهاك حقوق الإنسان.
١٧.	إجراءات المملكة لحماية حقوق الإنسان.

م	موضوعات المقرر
١٨.	مقارنة بين حقوق الإنسان في الإسلام وحقوق الإنسان في القوانين الوضعية.
١٩.	حقوق الإنسان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
٢٠.	دور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية في نشر ثقافة حقوق الإنسان.
٢١.	عرض للقضايا الحقوقية التي تمس المواطنين.
٢٢.	الرد على بعض الشبهات المثارة حول حقوق الإنسان في الإسلام، منها: الزعم بقسوة حد السرقة – الزعم بأن حد الزنا فيه قسوة واعتداء على الحرية الشخصية – الزعم بأن الشريعة الإسلامية جامدة، ولا تساير متطلبات العصر.
	ثانياً: الجانب الخاص: طبقاً لتخصص وطبيعة كل كلية جامعية ويشمل:
٢٣.	*الحقوق الأساسية
٢٤.	*الحقوق السياسية والفكرية
٢٥.	*الحقوق الاجتماعية والثقافية
٢٦.	*الحقوق الاقتصادية
٢٧.	*الحقوق البيئية
٢٨.	*حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة
٢٩.	*الحقوق الرقمية
٣٠.	*حق رفض الطاعة في معصية الخالق
٣١.	واجبات الفئات المهنية مسئولياتها: الطبيب – المجال التربوي – الإعلام – العلوم – الهندسة – الزراعية
٣٢.	الوسيطة، ونبذة المغالاة

(*) الحقوق الفرعية لهذه الحقوق الأساسية، كما وردت بقائمة الحقوق ملحق (٢).

إجراءات إعداد محتوى مقرر حقوق الإنسان بالتصور المقترح:

- ينبغي ألا يزدحم المحتوى بالمفاهيم، والمصطلحات، والحقوق.
- ينبغي عند عرض المحتوى إتباع المدخل الإسلامي تجاه كل حق من حقوق الإنسان.
- ينبغي أن يهتم المحتوى بالأبعاد التاريخية بطبيعة حقوق الإنسان الوضعية، وطبيعة الحق الديني.
- ينبغي أن يتم كتابة الآيات القرآنية (نصاً) عند تناول كل حق من الحقوق، وليس الاكتفاء بالإشارة إلى اسم السورة، ورقم الآية.
- يجب أن يراعى محتوى المقرر ما يدور في المجتمع السعودي من أحداث فعلية وقضايا معاشة.
- أن يقدم المحتوى في صورة وظيفية أدائية للطلاب.
- أن يراعي المحتوى ميول طلاب الجامعة واحتياجاتهم، ويهتم بها، ويتوافق معها.
- أن يشتمل المقرر على مادة علمية متنوعة، منها ما هو تاريخي يعني تاريخ التفكير في حقوق الإنسان، ومنها ما هو ديني يبين سبق الإسلام للمواثيق الدولية، ومنها ما هو قانون يبين أساليب انتهاك حقوق الإنسان وكيفية الدفاع عنها، ومنها ما هو أدبي يعني ببيان حقوق الإنسان في الشعر والنثر، على مر العصور.

توصيات البحث:

من خلال نتائج البحث توصل الباحثان إلى التوصيات التالية:

١. ضرورة تدريس مقرر منفصل موحد في "حقوق الإنسان – من منظور إسلامي" لجميع منسوبي جامعة الجوف، بجميع كليات الجامعة، وفقاً لتخصصاتهم، يضم جانباً عاماً يدور حول ثقافة حقوق الإنسان، وآخر متخصصاً يرتبط بطبيعة كل كلية.

٢. تأكيد المفهوم الإسلامي لحقوق الإنسان في مواجهة ما تتضمنه الوثائق الدولية مما يخالف الشريعة الإسلامية.

٣. تضمين برامج إعداد المعلمين بكلية التربية ما يساعد على إكسابهم كفايات تناول مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام، من خلال إستراتيجيا تدريس تتلاءم مع خصائص الطلاب في مرحلة التعليم الجامعي، طبقا لتوصيات مؤتمر تعليم حقوق الإنسان بضرورة تضمين قضايا حقوق الإنسان، في برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة، وتوفير فرص التدريب للمعلمين أثناء الخدمة. (لأنه لا يمكن أن تتضمن المناهج الدراسية هذه القضايا والمفاهيم ويكون إعداد المعلم بعيداً عنها).

٤. إقامة الندوات والمؤتمرات، وعقد دورات وورش عمل، لنشر ثقافة حقوق الإنسان لدى العاملين في جميع إدارات الجامعة.

٥. الاهتمام باستخدام إستراتيجيات تدريس حديثة، في تدريس حقوق الإنسان، تهتم بمواقف التطبيق الفعلية، والتي من شأنها إكساب الطلاب مهارات ذات علاقة بتطبيق مفاهيم حقوق الإنسان.

٦. الاهتمام بتضمين مبادئ حقوق الإنسان السياسية، وخاصة المتعلقة بحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة للبلاد، بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، والحقوق الاجتماعية المتعلقة بحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق المؤلفين، والمبدعين، واحترامها في جميع كليات الجامعة.

٧. أن تهتم وسائل الإعلام المسموعة والمرئية بنشر ثقافة حقوق الإنسان.

٨. إصدار مجلة شهرية تهتم بنشر الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان وقضاياه، وتنميتها.

٩. تدشين موقع لحقوق الإنسان على الشبكة العنكبوتية، لخدمة كافة طلاب الجامعة وفئات المجتمع وتنويرهم بثقافة حقوق الإنسان.

١٠. تكوين جماعات حقوقية من بين طلاب الجامعة الجامعة تهتم بتوعية الطلاب بمفاهيم وثقافة حقوق الإنسان، وتنويرهم بقضاياها.

مقترحات البحث:

في ضوء نتائج البحث الحالي توصل الباحثان إلى المقترحات التالية:

١. إجراء دراسات تربوية تستهدف تطوير برامج تدريب أعضاء هيئة التدريس، أثناء الخدمة، في ضوء مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام.

٢. إجراء دراسات تستهدف تفعيل دور الطالب الجامعي باعتباره فرداً صالحاً في المجتمع، لفهم أبعاد حقوق الإنسان.

٣. إجراء دراسات وبحوث ميدانية في مجال إعداد أعضاء هيئة التدريس وتهيئتهم لتدريس مفاهيم حقوق الإنسان، وفق إستراتيجيات تدريسية حديثة.

٤. إجراء دراسات تربوية تستهدف الكشف عن مستوى تضمين مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام في المقررات الدراسية المتنوعة، في مختلف كليات الجامعة (للبنين والبنات) وفي أنشطتها التربوية، وإستراتيجيات تدريسها، ووضع تصور لكيفية تضمينها بها.

٥. إجراء أبحاث تتناول حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

٦. إجراء أبحاث تتناول فاعلية برامج تنمية مهارات التدريس، لدى معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة.

المراجع:

١. إبراهيم غرايبة وآخرون (٢٠٠٤): حقوق الإنسان، الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٢. إبراهيم مدكور، عدنان الخطيب (١٩٩٢): حقوق الإنسان في الإسلام، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

٣. ابن منظور (٢٠٠٣): "لسان العرب"، مادة أ، ن، س).

٤. أحمد الشوادفي محمد يوسف (٢٠٠٩): تطور آليات حماية حقوق الإنسان في كتب التاريخ بالمرحلة الثانوية، المؤتمر العلمي الثاني: حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية، ٢٦- ٢٧ يوليو. الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ٩- ٥٠.

٥. أحمد عبد الكريم سلامة (٢٠٠٦): قانون حماية البيئة في الإسلام الخطوات الأولى في دليل تعليم حقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية.

٦. إيمان حمدي محمد عمار (٢٠٠٥): المتطلبات التربوية لدعم حقوق الإنسان لطلاب المرحلة الثانوية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنوفية.

٧. إيمان نور الدين أمين (٢٠٠٠): حقوق الإنسان في كتب التربية الدينية (الإسلامية والمسيحية)، لمرحلة التعليم الأساسي في مصر، جامعة القاهرة، مركز بحوث ودراسات الدول النامية.

٨. جعفر يعقوب العريان (١٩٩٠): "التجربة الأمريكية في تطوير المواد الاجتماعية"، الكويت، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، مجلة التربية، العدد الرابع، مارس.

٩. جمال محمد أبو الوفا، محمد حين رسمي (١٩٩٠): إستراتيجية تربوية لحماية الطفل المصري في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، المؤتمر السنوي الرابع للطفل المصري، ٢٧- ٣٠ أبريل.

١٠. جمال محمد غطاس: حقوق الإنسان في العصر الرقمي، www. ncom. org. eg

١١. الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠١٠): الصورة الذهنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية – دراسة مسحية ميدانية، الرياض، ١- ٦٢.

١٢. حسن إبراهيم عبد العال (٢٠٠٧): التعليم وأزمة حقوق الإنسان وحرياته (الواقع والمأمول)، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية التربية – جامعة طنطا "التربية وحقوق الإنسان" الفترة من ٧- ٨ مايو، ص ص ١١٣- ١٦١.

١٣. حسن عايل أحمد يحيى، أسماء زين صادق الأهدل (٢٠٠٩): خطة مقترحة لتدريس مفاهيم حقوق الإنسان ضمن مناهج المواد الاجتماعية في مراحل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، المؤتمر العلمي الثاني: حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية، ٢٦- ٢٧ يوليو. الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ٢٩٥.

١٤. حسين حسن موسى (٢٠٠٩): "حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية"، المؤتمر العلمي الثاني: "حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية"، ٢٦- ٢٧ يوليو ٢٠٠٩، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، دار الضيافة – جامعة عين شمس، ١٢٣- ٢٣٨.

١٥. رجاء أحمد عيد، حسام الدين أبو الهدي (٢٠٠٩: الأبعاد الغائبة في مناهج التعليم العام في ضوء التوجهات العالمية لحقوق الإنسان" رؤية في مناهج الدراسات الاجتماعية"، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، المؤتمر العلمي الثني: حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية، ٢٦- ٢٧ يوليو، المجلد الثاني، ١٠- ٣٥.

١٦. رجب عبد الحميد (٢٠٠٨): حقوق الإنسان والبيئة والسكان.

١٧. رشدي أحمد طعيمة (٢٠٠٣): أبعاد تربوية لحقوق الإنسان، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ورشة عمل إقليمية لمسئولي مناهج التربية الإسلامية والدراسات الاجتماعية لتضمين مفاهيم حقوق الإنسان من وجهة نظر إسلاميه، مسقط، سلطنة عمان ٤- ٨ يناير، ٢٢.
١٨. رضوان السيد (٢٠٠١): حقوق الإنسان والفكر الإسلامي المعاصر (مقال)، في كتاب العربي، رؤية إسلامية معاصرة، الكتاب الخامس والأربعون، يوليو، ١٥٤- ١٦٣.
١٩. ريهام رفعت محمد عبد العال (٢٠٠٩): الحقوق البيئية من أجل مستقبل أخضر، المؤتمر العلمي الثاني: حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية، ٢٦- ٢٧ يوليو، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، المجلد الأول، ٥١- ٥٨.
٢٠. سامي أحمد محمد سعيد (٢٠٠٩: احترام وصيانة حقوق الإنسان والتشريعات النافذة في ضوء الاتفاقيات الدولية والإقليمية والتشريعات الجنائية، رسالة ماجستير، جامعة عدن- كلية الحقوق. http:// www. hoodonline. org/ det. php? Sid.
٢١. سامي نصار وفهد الرويشد (٢٠٠٤): الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، مجلة البحث التربوي.
٢٢. سامية المنيسي (٢٠٠٥): النداء الأول لحقوق الإنسان في الإسلام، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي.
٢٣. سعود بن حسين الزهراني، عبد الله بن سليمان الفهد (٢٠٠٦): "تعليم مبادئ حقوق الإنسان في مناهج الاجتماعيات للمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، الرياض.
٢٤. سليمان بن عبد الرحمن الحقيل (١٩٩٧): "حقوق الإنسان في الإسلام، والرد على الشبهات المثارة حولها"، ط٢.
٢٥. سليمان ناصر الشهري (٢٠٠٠): القياسات الجسمية ومدى انتشار فقر الدم عند الطالبات المراهقات (١٠ – ١٨) سنة – مدينة الرياض المجلة العربية للغذاء والتغذية، العدد (٢).
٢٦. سونيا هانم على قزامل (٢٠٠٩): تطوير مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية في ضوء طبيعة الدراسة بكليات التربية، المؤتمر العلمي الثاني: حقوق الإنسان ومناهج الدراسات بكليات التربية، المؤتمر العلمي الثاني: حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية، ٢٦- ٢٧ يوليو. الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ٣٤١- ٤٠٤.
٢٧. صالح بن عبد الله الراجحي (١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤م): حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، ط١، الرياض، مكتبة العبيكان.
٢٨. عادل إبراهيم الشاذلي، ١٩٩٨: مناهج الدراسات الاجتماعية في المرحلة الإعدادية الأزهرية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – جامعة الأزهر.
٢٩. عادل رسمي علي الجندي (٢٠٠٩): فاعلية برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لتنمية الوعي بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، المؤتمر العلمي الثاني للجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية" حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية" ٢٦- ٢٧ يوليو، المجلد الثاني، ٦٤.
٣٠. عبد الرزاق الموحي (٢٠٠٢): حقوق الإنسان في الأديان السماوية ط١، عمان، دار المناهج للنشر.
٣١. عبد الرحمن بن مبارك الفرج (١٤٢١هـ): بناء المجتمع الإسلامي، ط٥، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩١- ١٩٢.
٣٢. عبد الرءوف محمد الفقي ونادية فهمي إمبابي (٢٠٠٩): فعالية برنامج مقترح لتنمية الوعي بثقافة الموطنة وحقوق الإنسان لدى الطلاب المعلمين بقسم التاريخ بكلية التربية جامعة طنطا، المؤتمر

العلمي الثاني: "حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية"، ٢٦- ٢٧ يوليو ٢٠٠٩، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، دار الضيافة – جامعة عين شمس.
٣٣. عبد العزيز بن عثمان التويجري (٢٠٠٠): حقوق الإنسان في التعاليم الإسلامية، ورقة مقدمة إلى الندوة الإسلامية الدولية التي نظمتها رابطة العالم الإسلامي بعنوان "حقوق الإنسان في الإسلام"، روما، ٢٥- ٢٨ فبراير.
٣٤. عبد الفتاح مادي (٢٠٠٧): تدريس حقوق الإنسان على المستوى الجامعي والحركة السياسية المطالبة بالإصلاح في مصر، مؤتمر تدريس حقوق الإنسان وقضايا الإصلاح السياسي في العالم العربي، مركز شركاء التنمية، القاهرة: ٥- ٦ مايو.
٣٥. عبد الله بن عبد المحسن التركي (١٩٩٦): "الإسلام وحقوق الإنسان، نموذج المملكة العربية السعودية، ط١، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.
٣٦. عزة فتحي علي نعمة الله (٢٠٠٤): تقويم برنامج التربية الوطنية لطلاب الجامعات المصرية بمعهد إعداد القادرة بحلوان في ضوء المعايير العالمية، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية العدد الثالث، ديسمبر، كلية التربية، جامعة عين شمس.
٣٧. علي أسعد وطفة وسعد الشريع (١٩٩٩): الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في جامعة الكويت، أعمال المؤتمر الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية، جامعة الكويت.
٣٨. علي الصاوي (٢٠٠٠): حقوق الإنسان في مقررات الدراسات الاجتماعية في مرحلة التعليم الأساسي، جامعة القاهرة، مركز بحوث ودراسات الدول النامية.
٣٩. علي ليلية (٢٠٠٧): المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، الأنجلو المصرية، القاهرة.
٤٠. فوزية بنت محمد أخضر (٢٠٠٩): حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وتكييف البيئة لتلائم حاجاتهم http:// www. 9awt. com
٤١. ماهر عبد الهادي (١٩٨٤): "حقوق الإنسان، دار النهضة العربية.
٤٢. المجلس الوطني لشؤون الأسرة (٢٠٠٩): بيان واقع حقوق المرأة الأردنية العاملة، دراسة ميدانية للمرأة الأردنية العامة في المدن الصناعية بالتعاون من مؤسسة فريدوم هاوس، عمان، الأردن.
٤٣. محمد أحمد مفتي، سامي صالح الوكيل (٢٠٠٥): حقوق الإنسان في التصور الإسلامي. ID Http:// www. Amanjardon. Oa/ Aman- studies/ wmview, php? Axt = 763
٤٤. محمد الرحيلي: حقوق الإنسان في الإسلام.
٤٥. محمد المجذوب (٢٠٠٣م) "الحريات العامة وحقوق الإنسان"، طرابلس، حورس برس للطباعة والنشر.
٤٦. محمد حسين سالم صقر (٢٠١٠): "مستوى السلوكيات الخاطئة وواقع ممارستها لدى طلاب الصف الثالث المتوسطة بمنطقة الجوف"، المؤتمر العلمي الرابع عشر" التربية العلمية والمعايير الفكرة والتطبيق"، فندق المرجان، -فايد الإسماعيلية ١- ٣ أغسطس.
٤٧. محمد محمد السكران (٢٠٠٧): التربية وحقوق الإنسان، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الحادي عشر" التربية وحقوق الإنسان، كلية التربية، جامعة طنطا، ٧- ٨ مايو، المجلد الأول.
٤٨. محمود حافظ أحمد (٢٠٠٩): تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية في ضوء الحقوق الاجتماعية للطفل، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، المؤتمر العلمي الثني: حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية، ٢٦- ٢٧ يوليو، المجلد الثالث، ٣٧- ٧٩.
٤٩. محمود عمار (٢٠٠٢): حقوق الإنسان بين التطبيق والضياع، ط١، عمان، مجدلاوي للنشر.

٥٠. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٠): إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان الصادر عن مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين، القاهرة، ١٣- ١٦ أكتوبر.
٥١. مصطفى عبد الله إبراهيم (٢٠٠٤): تصور مقترح لتضمين قضايا حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي في برامج إعداد المعلم بكليات التربية وأثره على تنمية الوعي المعرفي والاتجاهات نحو تعلمها لدى المعلمين، المؤتمر العلمي السادس عشر (تكوين المعلم)، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، ١٢- ٢٢ يوليو ٢٠٠٤م، ٥٦٩.
٥٢. ممدوح الشمري (٢٠٠٨): "لمحات عن حقوق الإنسان"، الرياض: مكتبه الملك فهد الوطنية.
٥٣. منصور الرفاعي محمد عبيد. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي. [٢٠٠٧]: **حقوق الإنسان الخاصة في الإسلام**. ط،. القاهرة. مكتبة الدار العربية للكتاب.
٥٤. منصور الرفاعي محمد عبيد. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي [٢٠٠٧]: **حقوق الإنسان الخاصة في الإسلام**. ط١. القاهرة. مكتبة الدار العربية للكتاب.
٥٥. منظمة العفو الدولية (اليونيسيف): الخطوات الأولى، دليل تعليم حقوق الإنسان، http:// www. amnestyarabic. Org /text /hre /fsteps /part2 /fateps _ ch2 _2 .htm .Retrieved 20,11, 2011
٥٦. المؤتمر العلمي الثاني: "حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية"، ٢٦- ٢٧ يوليو ٢٠٠٩، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، دار الضيافة – جامعة عين شمس.
٥٧. مؤتمر حقوق الإنسان: التحديد والتبدين رؤى تربوية، (٢٠٠٤)، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٤- ١٥ من يوليو.
٥٨. نادية عبد المنعم، محمد سلام (١٩٩٥): واقع تعليم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بالتعليم الثانوي وصيغة تطويره في مصر، التربية الجديدة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، العدد (٥٨)، ديسمبر.
٥٩. نادية عبد المنعم، محمد سلام (١٩٩٥): واقع تعليم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بالتعليم الثانوي وصيغة تطويره في مصر، التربية الجديدة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت العدد (٥٨)، ديسمبر.
٦٠. نجاة عبد الله محمد بوقس (٢٠٠٤): "مواضع النقص في الثقافة الغذائية لدى طالبات كلية التربية للبنات بجدة وعلاقته بتخصصهم"، مجلة التربية العلمية، المجلد: السابع العدد: الثالث، سبتمبر، ٢١- ٤٠.
٦١. ندوة دور الإعلام العربي في نشر ثقافة حقوق الإنسان، (١٩٩٩)، البيان الختامي والتوصيات المعهد العربي لحقوق الإنسان بالتعاون مع الاتحاد العام للصحفيين العرب، القاهرة، ٢٨- ٢٠ من ديسمبر.
٦٢. ندوة حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي (٢٠٠١)، الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.
٦٣. وفاء مصطفى كفافي وأمل عبد الفتاح سويدان (٢٠٠٥): برنامج مقترح متعدد الوسائط لتدريب معلمات الروضة في ضوء معطيات اتفاقية حقوق الطفل، جامعة القاهرة، تكنولوجيا التربية، دراسات وبحوث، الجمعية العربية لتكنولوجيا التربية، معهد الدراسات التربوية.
٦٤. وئام عبد العزيز العاشق وعلى محمد القصبي وسليمان محمود الخوجة (٢٠٠٨): تقييم مستوى الثقافة الصحية في مجال الأمراض المعدية لدى متعلمي الصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسي"، مجلة التربية العلمية، المجلد: الحادي عشر، العدد: الرابع، ديسمبر، ٣٧- ٦٢.

٦٥. يحي لطفي نجم (١٩٩٦): برنامج مقترح لتعليم حقوق الإنسان في مادة التاريخ وأثره على تحصيل هذه الحقوق وممارستها لدى طلاب شعبة التاريخ بكلية التربية جامعة الأزهر، **مجلة التربية**، كلية التربية – جامعة الأزهر، العدد (٥٤).
٦٦. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١٠م): الوثيقة القومية لمعايير تقويم واعتماد كليات التربية بمصر، (مستويات: المؤسسة، والخريجين، والبرامج)، مسودة (محكمة)، يناير، info @ naqaae. org
٦٧. دليل الهيئة لتقويم واعتماد البرامج التعليمية في مؤسسات التعليم العالي (يناير ٢٠٠٩م)
٦٨. يحي لطفي نجم (١٩٩٦): برنامج مقترح لتعليم حقوق الإنسان في مادة التاريخ وأثره على تحصيل هذه الحقوق وممارستها لدى طلاب شعبة التاريخ بكلية التربية جامعة الأزهر، **مجلة التربية**، كلية التربية – جامعة الأزهر، العدد (٥٤).
69. AYAKO INGAKI (2002): Teaching Human Rights Education in Indonesian Schools, Revue International de I Education 48 (3- 4) 279 - 280. 2002 Kluwer Academic Publishers, printed in the Netherlands.
70. Bawrne, R. ET. AL. (1997): School – Based Understanding of Human Right in Four Countries A Common Wealth Study, London DFID.
71. Elliot, Michael A. (2008): Cult of the individual for a global society: The development and Worldwide expansion of human rights ideology, ph . D., Emory University, AAT 3332320. www. proquestuni. com
72. Felia Tippitts (1997): Evaluation in the Human Rights Education Field: Getting Started, Human Rights Education Associates, The Hague, 21 + iii pages.
73. Flowers, Nancy (2000): The Human Rights Education Handbook: Effective Practices for Learning, Action, and Chang. Human Rights Education Series. Topic Book (ERIC) ED 459128.
74. George Andreopoulos (2002): Human Rights Education and Training for Professionals, Revue International de I Education 48 (3- 4) 239- 249. 2002 Kluwer Academic Publishers, printed in the Netherlands.
75. Glickman, Harvey (1993): Innovation in International Education: The Conference Course, Eric Document, ERIC No: **ED414853,** Retrieved 20, 11, 2011.
76. Hahn, Carole (1999): "Human Rights: As essential part of social studies curriculum ",Social Education, Vol. 49, No. 6.
77. Human. M. & Adams. D. (1980): An Analysis of global problem issues in sixth and seventh grade textbook. Journal of research in science teaching, vol. 26, no. 5, pp. 445- 452.
78. Ian Martin (2003): Adult education, lifelong learning and Citizenship: some ifs and buts, International Journal of lielong Education, v. 22, Issue 6, January, pp 556- 579.
79. Ledbetter, pat (2002): Incorporating Human Rights Into the College Curriculum, Eric Document, ERIC No: ED 471857, Retrieved 20, 11 , 2011.
80. Leung Yan Wing, Yuen (2011): School – Based Human Rights Education: Case Studies in Hong Kong Secondary School, Intercultural Education, v. 22, . n. 2, p. 145- 162 (EJ 926184).

81. Mikle Cole (2003): Education, Equality and Human Rights, Routelge Faler is no Important of the Taylor & Francis Group.
82. ODIHR & the OSCE Office in Tajikistan (2011): Workshop on Developing and Delivering A Training Course on Human Rights Protection in Countering Terrorism, Dushanbe, Tajikistan, Office for Democratic Institution and Human Rights, 22- 24 June.
83. Paul Hunt, 1 Ma, Mjur: (2007): Neglected diseases: A human rights analysis, UNICEF/ UNDP/ World Bank/ WHO.
84. Roos Loretta (1998): "Bring human rights home: Human Rights Education for the 21st at Century, "Social Education, Vol. 62, No. 6.
85. Smith, Margaret (1992): Health Knoledge Competencies and Essential Heath Skills of Entry Level College Freshman Enildin Oregon's, Research Universities Dissertation Abstract International, Vol. 53, No. 6.
86. Starkey – Hugh (1992): Teaching Children Rights in the philpmes social Education, v.56, n. 4, 21 Apr., p. 220.
87. Tibbits, Felisia, Emerging (2002): Models for Human Rights Education, **in International Review of Education** Special Human Rights Education, p. 29.
88. Tomey – Purta, Hudith (1981) Human Rights: Description of Classroom Activities (ERIC) ED 202779,, Retrieved 20, 11, 2011.
89. Tyson, B & Said, A (2002): " Human Rights: A forgotten Victim of Clod Mar": Human Rights Quarterly, Vol. 15.
90. Unicef (2003): the Situation of Chidhood in Eghpt, A rights Based Analysis Cairo, September, p.44.
91. Weinstein, et. Al. (1992): Adolescents Knowledge of AIDS and Behaviour Change, Journal of Health Education, Vol. 22, No. 5.
92. Wong, Eedy H, (2008): centralizing principles: How Amnesty International Shped human rights politics through its transnational network, Ph. D. University of California San Diego AAT 3307141.